مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠١٦

الأربعاء، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	اللورد أحمد/السيد كاريوكي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد فلين
	البرازيل	السيد بارغا سنترا
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

المساءلة كتدبير وقائي

كسر حلقات العنف الجنسي في حالات النزاع

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2022/293)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

المساءلة كتدبير وقائي

كسر حلقات العنف الجنسي في حالات النزاع

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2022/293)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الممثلين التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، تركيا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، العراق، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ السيدة نادية مراد، الحائزة على جائزة نوبل للسلام وسفيرة النوايا الحسنة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ السيدة ماريانا كركوتلي، المؤسِّسة المشارِكة لمنظمة "حقوقيات"؛ والسيدة هيلينا برهانو، مقدمة إحاطة من المجتمع المدني.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والسيد ميشال ميركا، رئيس مكتب الاتصال التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المتبعة في ذلك الشأن.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/272، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والوثيقة S/2022/293، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة باتن.

السيدة باتن (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني اليوم بطرح سؤال ينبغي أن يدور في ذهن كل عضو في المجلس: ماذا تعني القرارات الـ ١٠ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن – خمسة منها تتعلق مباشرة بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له – بالنسبة للنساء في أوكرانيا أو أفغانستان أو ميانمار أو تيغراي؟

وكل موجة جديدة من الحروب تجلب معها مد متصاعد من المآسي الإنسانية، بما في ذلك موجات جديدة من أقدم جرائم الحرب وأكثرها طمسا وأقلها إدانة، ومع ذلك فإن الوعد الذي قطعه المجلس في قراراته هو المنع. إن تلك القرارات تمثل التزاما بتسخير جميع الأدوات اللازمة لكسر حلقات العنف الجنسي والإفلات من العقاب والانتقام التي تبدو بلا نهاية من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من تلك الآفة. إنها توضح عناصر نظام المساءلة للتأثير على سلوك الجناة والجناة المحتملين.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديري الصادق لقيادة المملكة المتحدة عل الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن المساءلة كتدبير وقائي. وأشكر اللورد أحمد ومبادرة المملكة المتحدة لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع على تسليط الضوء على تلك الفظائع خلال الأوقات العصيبة والحالكة. وأرحب أيما ترحيب بمقدمي الإحاطات من ممثلي المجتمع المدني في سورية وإثيوبيا، فضلا عن السيدة نادية مراد العراقية الحائزة على جائزة نوبل للسلام. ويجب أن يسترشد بحثنا العالمي عن الحلول بالتجربة المعيشية للناجين والمجتمعات المتضررة بشكل مباشر.

إننا نجتمع في وقت اضطرابات عالمية كبيرة يشهد أزمات متتالية ومتعددة. فعندما أفرغت الجائحة هذه القاعة قبل أكثر من عامين، دعا الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار بغية دحر العدو المشترك، وهو المرض. لقد كان من المفترض أن تعلن الجائحة عن تحول في النموذج – لإسكات دوي المدافع وزيادة إسماع أصوات النساء ومقدمي الرعاية وبناة السلام؛ وتعميق الاستثمار في الرفاه العام، بدلا من أدوات الحرب. ولكننا بدلا من ذلك، شهدنا زيادة في التسليح، بما في ذلك وباء الانقلابات التي أعادت عقارب الساعة إلى الوراء بشأن حقوق المرأة.

وقد تضاعفت الأزمات الجديدة حتى مع استمرار الحروب المستفحلة، مما أدى إلى تفاقم التحدي المتمثل في تقليص الحيز العام – وإغلاقه في بعض الحالات – ويتجلى ذلك في تصاعد الأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات والصحفيات، اللواتي يخاطرن بحياتهن لتوجيه انتباه العالم إلى هذه القضايا. وقد استخدمت الأعمال الانتقامية ضد الجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية التي تعمل على إنهاء العنف الجنسي وتقديم الخدمات المنقذة للحياة؛ واستخدم العنف الجنسي نفسه كأداة للانتقام والترهيب، إلى جانب خطاب الكراهية المعادي للنساء، بما في ذلك عبر الإنترنت. وهذا يؤثر على المناخ السياسي بصفة عامة، عندما يتعرض للاضطهاد أولئك الذين ينبغي الإشادة بهم لشجاعتهم بدلا من ذلك.

وفي اجتماعات أجريت عبر الإنترنت على مدى أشهر عديدة على العديد من الشاشات، سعينا إلى كفالة ألا تصبح الناجيات من الاغتصاب في زمن الحرب نسيا منسيا في خضم مرض فيروس كورونا. واليوم، بينما يراقب العالم مذهولا الأهوال التي تتكشف في أوكرانيا، مع تداعياتها الأوسع نطاقا على الاستقرار العالمي، تستمر أزمات أخرى في التصاعد خلف الكواليس. إن قدرتنا على إيلاء الاهتمام على الصعيد العالمي محدودة. وعلى نحو ما ذكر الأمين العام عن حق، فإن العالم أصغر من أن يضم هذا العدد من مناطق الاضطراب. ويجب أن نطمئن جميع السكان المعرضين للخطر بأنهم ليسوا منسيين وأن القانون الدولي ليس وعدا فارغا.

وفي بياناتي العلنية التي أدليت بها بشأن أوكرانيا، حثثت جميع أطراف النزاع على كفالة حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والاتجار والاستغلال، بمن فيهن المشردات داخليا وعبر الحدود، في أعقاب أسرع هروب للسكان هذا القرن. وقد أعربت عن بالغ قلقي إزاء الادعاءات المتزايدة بالعنف الجنسي ودعوت إلى إجراء تحقيقات سريعة وصارمة لكفالة المساءلة بوصفها جانبا أساسيا من جوانب الردع والوقاية وعدم التكرار. ولعل عدم الاعتراف بالفظائع التي ارتكبت في الماضي والتحقيق فيها هو أنجع دليل على أن الانتهاكات ستستمر بلا هوادة.

إن جميع إشارات التحذير تومض باللون الأحمر، ومع ذلك، تحولت البنية التحتية المدنية الأساسية إلى أنقاض وخراب. والخدمات الخاصة بالعنف الجنساني وخدمات الصحة الإنجابية تنضب في نفس الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إليها. إننا لسنا بحاجة إلى بيانات موثَّقة لتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية. ولسنا بحاجة إلى بيانات موثَّقة لكي تكفل جميع الأطراف عدم التسامح مطلقا مع العنف الجنسي. فالشهادات الشخصية المروعة والصور التي شوهدت في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الاغتصاب تحت تهديد السلاح والاغتصاب أمام أفراد الأسرة، إنما هي دعوة للعمل.

والتقرير المعروض علينا اليوم (S/2022/272) يكشف عن قصص إنسانية مؤلمة – وكلها تصرخ مطالبة بالعدالة والإنصاف.

ففي شمال إثيوبيا، اقتيدت امرأة شابة إلى معسكر لقوات الدفاع الإريترية حيث اغتصبها ٢٧ جنديا، مما أدى إلى إصابتها بفيروس

نقص المناعة البشرية. وأطلق الجنود النار على امرأة مسنة تعاني من ضعف البصر بعد احتجازها لمدة ثلاثة أيام بينما اغتصب أفراد من قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية ابنتها في غرفة مجاورة. واغتصب صبي مراهق في هيمورا. وانتحر في وقت لاحق.

كما أن هناك حالة لامرأة وفتاتين، عثر على جثثهن ملقاة بعد أيام من اختطافهن واغتصابهن على أيدي عناصر مسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تضاعف العنف الجنسي خلال العام الماضي، ولا سيما ضد السكان المشردين، الذين يواجهون خطر أن يصبحوا ضحايا منسيين لحرب منسية.

وبالمثل، أصبحت محنة أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ لاجئ من الروهينغا في كوكس بزار ببنغلاديش أزمة داخل أزمة في أعقاب استيلاء الجيش (التاتماداو) على السلطة في ميانمار. ويتضمن تقرير هذا العام الحالة المأساوية لامرأتين تعرضتا للاغتصاب الجماعي على أيدي جنود التاتماداو في ولاية تشين، مما أدى إلى حالتي حمل غير مرغوب فيه.

وهناك كذلك حالة لامرأة يزعم أنها تعرضت للاغتصاب تحت تهديد السلاح على يد ضابط من قوة شرطة بونتلاند في الصومال – وهو سياق يتفشى فيه الاختطاف والاغتصاب والزواج القسري، في حين توقف الإصلاح التشريعي للتصدي لتلك الجرائم منذ عام ٢٠١٨.

وفي كولومبيا، تم أيضا توثيق حالات عنف جنسي مرتكبة ضد المقاتلات السابقات وأفراد أسرهن.

وفي أفغانستان، استهدفت النساء المهنيات، بما في ذلك في قطاع الأمن، بسبب عملهن في التصدي للعنف الجنسي، حيث تعرضت ضابطة شرطة كانت حاملا في شهرها الثامن للتعذيب الوحشي والقتل في مقاطعة غور.

ولا يزال آلاف المدنيين الذين اختطفهم داعش في العراق وسورية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ أسرى، بمن فيهم ضحايا الزواج القسري والاستعباد الجنسي.

وفي اليمن، يمكن أن تؤدي الأعراف الاجتماعية الضارة، التي تفاقمت جراء سبع سنوات من النزاع المسلح، إلى قتل الضحية بسبب الإبلاغ عن التعرض للاغتصاب، الذي لا يزال مستمرا في مرافق الاحتجاز وأماكن النزوح.

في كل سياق من تلك السياقات، نرى الآثار المشجعة على الإفلات من العقاب. والواقع أن الفجوة بين الالتزامات والامتثال لها، والقرارات والواقع، واضحة في كل صفحة من صفحات التقرير السنوي. وخلال العام الماضي، استمر ارتكاب العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب والتعذيب والإرهاب والقمع السياسي. ويغطي التقرير ١٨ حالة قطرية ويوثق ٣ ٢٩٣ حالة عنف جنسي مرتبط بالنزاع تحققت منها الأمم المتحدة، وهي أعمال ارتكبت في عام ٢٠٢١، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بنحو ٨٠٠ حالة، مقارنة بعام ٢٠٢٠. ومرة أخرى، سجل أكبر عدد من الحوادث في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بواقع ١ ٠١٦ حالة. واستهدفت الغالبية العظمى من الحوادث –٩٧ في المائة – النساء والفتيات. كما سجلت ٨٣ حالة ضد رجال وفتيان، وقعت غالبيتها في أماكن الاحتجاز، و ١٢ حالة تم التحقق منها استهدفت المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

ويبين التقرير كيف أن الأشكال المتقاطعة لعدم المساواة، القائمة على الهوية العرقية، والانتماء السياسي، والعمر، والإعاقة، والتوجه الجنسي، والهوية الجنسانية، والدخل، ووضع الشخص كمهاجر، تزيد من المخاطر التي تواجهها مجموعات متنوعة من الأفراد، في سياق اختلالات تاريخية في موازين القوى، وهي مخاطر هيكلية ومنهجية. وفي حين يبين التقرير خطورة الحوادث التي تم التحقق منها، لا يمكن لأي تقرير أن يرصد النطاق الكامل ومدى انتشار هذه الجريمة التي صارت قلة الإبلاغ عنها ظاهرة مترسخة، وهي جريمة مستترة تاريخيا.

والواقع أنه لا تزال الناجيات صامتات بفعل الصدمة والألم واليأس، فضلا عن وصمة العار وانعدام الأمن وندرة الخدمات. وثمة علاقة بين صمت الأفراد وصمت المسؤولين: فلا يمكن توقع أن تندد الناجيات بما تنكره الدولة نفسها. وعندما يكون الجناة أحرارا طلقاء، تسير الناجيات في خوف، ويتحملن عبء النبذ والعار.

الرؤية المركزية لتقرير هذا العام هي ضرورة تعزيز بيئة للحماية تمنع ارتكاب العنف الجنسي في المقام الأول وتمكّن من الإبلاغ الآمن والاستجابة. وتلك الحوادث ليست حوادث معزولة. ولا تحدث من فراغ. واليوم نعي أكثر من أي وقت مضى التغيرات الأمنية التي تتسبب في حدوث هذه الجرائم بل وتكرارها، وهي التشريد المكثف للسكان، وانهيار سيادة القانون، وتدمير الهياكل الأساسية والمؤسسات، وتصاعد التطرف العنيف، والأعمال العدائية التي تشن بالقرب من المراكز السكانية المدنية.

ومن الواضح أيضا في جميع أنحاء العالم أن الخروج على القانون والإفلات من العقاب هما بمثابة ترخيص لجرائم الاغتصاب. وندرك الدوافع الواضحة، مثل انتشار الأسلحة، والدوافع الخفية، مثل التمييز الجنساني. ونعرف السياق الذي يتركز فيه العنف الجنسي، أي في حالات التشريد والاحتجاز عند نقاط التفتيش، وفي القواعد العسكرية، وفي المناطق الريفية حيث تضطلع المرأة بأنشطة لكسب الرزق. ونحن نعلم أن النساء المهمشات اجتماعيا واقتصاديا في المناطق التي لا تخضع لسيطرة المؤسسات القانونية معرضات للخطر أكثر من غيرهن.

والمقاضاة هي أيضا شكل من أشكال الوقاية، ويمكن أن تساعد في تحويل ثقافة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم التي تعود لقرون إلى ثقافة للردع. وفي حين أن الإفلات من العقاب يؤدي إلى تطبيع العنف، فإن العدالة تعزز المعايير العالمية. لقد حان الوقت للانتقال من تسليط الضوء إلى المساءلة وضمان ترجمة وثائق اليوم لتصبح محاكمات الغد. إن حظر العنف الجنسي واضح وقاطع، ولكن المعايير ليس لها سلطة ما لم تكن معروفة. ويمكن لكل عضو في المجلس أن يقود الطريق في تطبيق ذلك الحظر في الكتيبات العسكرية، وبنشر القانون الدولي الإنساني والتدريب، ومدونات قواعد السلوك والإجراءات التأديبية العسكرية على جميع مستويات التسلسل القيادي.

وما فتئنا نقول لعدة سنوات في القاعة إن جرائم العنف الجنسي يمكن منعها وليست أمرا حتميا. لقد حان الوقت الآن لجعل المساءلة أمرا لا مفر منه. ويجب أن يُنظر إلى الناجيات في مجتمعاتهن على أنهن صاحبات حقوق ستُحترم وتنفذ في نهاية المطاف، ويجب على المجتمعات أن تدرك أن العار الوحيد للاغتصاب هو ارتكابه أو الأمر بارتكابه أو التغاضي عنه.

في عام ٢٠٢١، حدثت أربعة تطورات مشجعة فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية.

أولا، في غواتيمالا، أدين خمسة أعضاء سابقين في مجموعة شبه عسكرية تعرف باسم دوريات الدفاع الذاتي المدني، وحُكم عليهم لارتكابهم جرائم عنف جنسي ضد نساء من قبيلة آتشي، إحدى قبائل سكان المايا الأصليين في أوائل الثمانينات من القرن العشرين.

ثانيا، في العراق، اعتمد مجلس النواب قانون الناجيات الإيزيديات، الذي يقدم الدعم لضحايا فظائع داعش.

ثالثا، أصدرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حكما خلص إلى أن الدولة مسؤولة عن انتهاكات حقوق الصحفية الكولومبية السيدة جينيث بيدويا ليما بعد سعيها الذي دام عقدين لتحقيق العدالة في جريمتي الاختطاف والاعتداء الجنسي. وكان من دواعي سروري أمس أن أعلن تعيين السيدة بيدويا كمناصرة من مناصرات ولايتي في العالم لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.

رابعا، بموجب الولاية القضائية العالمية، أدانت المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز بألمانيا مسؤولا سابقا في المخابرات العامة السورية، أنور ر، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي، في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

وكل عام، نبلغ عن ثلاثة أو أربعة أحكام تاريخية على خلفية آلاف القضايا التي تم التحقق منها من الأمم المتحدة والتي تتوافق مع تعريف الجريمة الدولية. وبناءً على ذلك، يؤسفني أن أشير إلى أن القضايا الرمزية القليلة التي تم تحقيق العدالة فيها لا تزال تمثل الاستثناء الذي يثبت عدم سيادة العدل.

وأطلق مكتبي في حزيران/يونيه ٢٠٢١ الأحكام والتوجيهات التشريعية النموذجية بشأن التحقيق في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع

ومقاضاة مرتكبيه، التي تهدف إلى ضمان أن تجرم التشريعات الوطنية جميع أشكال العنف الجنسي بصورة شاملة وتحمي جميع الأفراد المعرضين للخطر. وتدعم التوجيهات تنفيذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التشريعات وتعزيز التحقيق في العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيه من أجل تحقيق العدالة التي يمكن الوصول إليها وتمكينها وتحويلها في نهاية المطاف، بما يتماشى مع نهج يركز على الناجيات.

لكن عمليات المساءلة، رغم أهميتها الحاسمة، ليست بديلا عن الامتثال للمعايير الدولية في المقام الأول. ويورد تقرير هذا العام قائمة بـ ٤٠ طرفا توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابهم أو مسؤوليتهم عن أنماط العنف الجنسي في حالات مدرجة على جدول أعمال المجلس، مع إدراج أكثر من ٧٠ في المائة من الجناة الدائمين الموجودين في القوائم لمدة خمس سنوات أو أكثر دون اتخاذ إجراءات تصحيحية أو علاجية.

ومن الأهمية بمكان المواءمة بين إدراج أسماء الجناة المشتبه فيهم في القائمة وممارسة فرض تدابير محددة الأهداف ومتدرجة من لجان الجزاءات لتحسين الامتثال. ومن شأن الاستفادة من التهديد الموثوق بالجزاءات أن يغير حسابات أطراف النزاع التي تعمل على افتراض أن الاغتصاب لن يكلفها شيئا، بل قد يكون مربحا، في الاقتصاد السياسي للحرب الذي يتم فيه الاتجار بالنساء والفتيات والتجارة فيهن وبيعهن. وهناك ثمانية أنظمة جزاءات باتت تشمل الآن العنف الجنسي ضمن معايير تحديدها. في عام ٢٠٢١، أدرجت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا المدير الفعلي لمركز احتجاز النصر سيئ السمعة بسبب الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي.

وفيما يتعلق بسبل المضي قدما، يوصي التقرير باتخاذ إجراءات هادفة لتعزيز المنع الهيكلي من خلال المشاركة السياسية والدبلوماسية للتصدي للعنف الجنسي في اتفاقات وقف إطلاق النار والسلام؛ واستخدام مؤشرات الإنذار المبكر بالعنف الجنسي للاسترشاد بها في الرصد وتحليل التهديدات والاستجابة المبكرة؛ والحد من تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وإصلاح قطاعي العدالة والأمن لمراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك التدقيق والتدريب وقواعد السلوك وسياسات عدم التسامح المطلق والمقاضاة الفعالة؛ دعم أصوات الناجيات والمجتمعات المتضررة؛ ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة، فضلا عن الضحايا والشهود.

وترتبط العدالة والسلام والأمن ارتباطا لا ينفصم. ويمكن للتعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام أن يعزز عمليات المساءلة والمصالحة المراعية للمنظور الجنساني التي تتصدى لجرائم العنف الجنسي كجزء من توطيد السلام. ويجب أن نحقق العدالة، وليس القانون فحسب، في المجتمعات المحلية، فضلا عن في قاعات المحاكم، وأن نضمن وصول التعويضات إلى لمساعدتهم على إعادة بناء حياتهم وسبل عيشهم المدمرة.

ومن الأهمية بمكان أن تعزز الدول الأعضاء الهيكل الذي أنشأه المجلس من خلال القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، بما في ذلك فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الذي يعمل على تعزيز الضمانات المؤسسية ضد الإفلات من العقاب، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وإجراءات الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، ومستشاري حماية المرأة، الذين يعد نشرهم في الوقت المناسب في الميدان أمرا حيويا للإبلاغ والاستجابة في الوقت المناسب. ويجب أن نحشد مستوى من العزم والموارد مساويا لحجم التحدي، بما في ذلك عن طريق تجديد موارد الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات الذي يدعم عملنا.

ويحدد تقريرنا الخاص عن الفتيات والنساء اللواتي ينجبن أطفالا نتيجة لهذا العنف الجنسي في النزاعات والأطفال المولودين من العنف الجنسي في النزاعات (S/2022/77)، الذي عمم في كانون الثاني/ كانون الثاني، أيضا منصة للتوصيات القانونية والسياسية والتنفيذية، بما في ذلك إصلاح قوانين وممارسات الجنسية التمييزية. وأتطلع إلى أن يناقش المجلس التقرير الخاص في وقت لاحق من هذا العام.

لقد ولد ميثاق الأمم المتحدة من رحم الحرب ليرسم الطريق إلى السلام. ولا يوجد قدر من الحماية أو المساعدة بديل عن السلام. وكما قالت امرأة حكيمة ذات مرة، لا يمكننا أن نكسب الحرب، تماما كما لا يمكننا أن نكسب الزلزال. والواقع أن الحروب لا يمكن الفوز بها، ومع ذلك فإن توابعها الاجتماعية والاقتصادية تؤثر علينا جميعا.

وعلى مر التاريخ، توقف التقدم البشري بسبب الأوبئة والحروب والحكم الاستبدادي. ولا تزال القضايا التي اعتقدنا أنها أُلقيت في ركام التاريخ في عناويننا الرئيسية اليومية. فلا يمكننا اختيار الأوقات التي نعيش فيها. ويمكننا أن نختار طريقة الاستجابة فقط. ويجب ألا نرتاح حتى يتمكن كل ناجٍ، وكل مدني، من النوم تحت غطاء العدالة.

ولا يوجد مكان في العالم الحديث للفصل الجنساني، أو للرجال الأقوياء بدلا من المؤسسات القوية، أو لحروب النهب والسلب والاغتصاب في العصور الوسطى. إن حقوق المرأة ليست حقوقا غربية. فهي حقوق إنسان، وهي عالمية في أوقات الحرب والسلم. والوقاية هي أفضل شكل من أشكال الحماية، بما في ذلك منع نشوب النزاعات نفسها. ويجب أن نرتقي إلى مستوى التحدي في عصرنا. فالتقاعس عن العمل ليس خيارا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة باتن على إحاطتها المستفيضة والمفصلة جدا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مراد.

السيدة مراد (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا أيضا أشكر السفيرة وودوارد والمملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المهمة بوصفها أحد الأحداث البارزة التي تولتها المملكة المتحدة وسفيرتها، وعلى دعوتي إلى تقديم إحاطة إلى المجلس اليوم.

إننا نجتمع في لحظة من عدم الاستقرار العالمي – وهي لحظة شكلتها جائحة وحرب وأزمة مناخ. ففي مثل هذه الأوقات، هناك ميل إلى تنحية القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات مثل العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات جانبا، كما لو كانت ثانوية لسبب ما بالمقارنة إلى القضايا الحقيقية. والحقيقة هي أن هذه هي اللحظات تحديدًا التي يجب أن تكون فيها حماية النساء والفتيات ودعمهن والاستثمار فيهن أولويات عاجلة.

فمقابل كل انتكاسة تواجهها مجتمعاتنا، تضطر النساء والفتيات إلى التراجع ١٠ خطوات إلى الوراء. وهذا صحيح بشكل خاص في أوقات النزاع. ويُظهر التاريخ أنه كلما اندلع نزاع مسلح في أي مكان في العالم، يتبعه اغتصاب ووحشية. ونحن نرى ذلك في أوكرانيا ونحن نتكلم، حيث ترد تقارير عن العنف الجنسي ينبغي أن تثير قلقنا جميعا. إن العنف الجنسي ليس من الآثار الجانبية للنزاع. فهو أسلوب من أساليب الحرب قديم قدم الزمن. وتدرك جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التأثير المزعزع للاستقرار للعنف الجنساني، ولذا يجب علينا أن ندركه أيضا.

فقد بدأ داعش باستهداف الطائفة اليزيدية في عام ٢٠١٤. وذُبح الآلاف من اليزيديين. وفر آخرون سيرا على الأقدام وهم يواجهون العطش والجوع ودرجات الحرارة المرتفعة. وبالإضافة إلى جرائم القتل، أسر داعش أكثر من ٠٠٠ ٦ من النساء والأطفال اليزيديين. وتم بيع واغتصاب نساء وفتيات مثلي، وبنات أخي وأخواتي. وأولئك منا اللائي نجين أُعتبرن محظوظات. ومع ذلك، يستمر الكابوس حتى الآن، بعد ثماني سنوات، بالنسبة لأكثر من ٨٠٠ ٢ من النساء والأطفال الذين لا يزالون يعيشون في الأَسر ويتعرضون للعنف الجنسي على أيدي داعش.

ونحن هنا اليوم لمناقشة المساءلة، ليس في أعقاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاع فحسب، بل أيضا، بنفس القدر من الأهمية، كأداة لمنع حدوث هذا العنف في المقام الأول. وعلى وجه الخصوص، هناك ثلاثة جوانب للمساءلة أود أن أبرزها: العدالة، ودعم الناجيات، والالتزام بالإنصاف بين الجنسين على المدى الطويل.

والسعي لتحقيق العدالة هو أوضح أشكال المساءلة. ففي العام الماضي، أدانت محكمة ألمانية عضوا في داعش بتهمة الإبادة الجماعية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك في أي

مكان في العالم. وهذا الحكم التاريخي خطوة مهمة، ولكن بينما أقف أمام المجلس اليوم، فإن سؤالي هو: ماذا بعد؟

لقد قاد داعش حملة عنف جنسي ممنهجة لتدمير النساء اليزيديات والمجتمع اليزيدي. وأدانت الأمم المتحدة تصرفات هذه الجماعة بوصفها إبادة جماعية. وجمع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الكثير من الأدلة التي توثق الفظائع التي ارتكبها داعش ضد النساء والفتيات. وقد شاهدت جماعات إرهابية أخرى وأنظمة قمعية أعضاء داعش يتفاخرون علنا باستعباد النساء والفتيات اليزيديات، بينما يواجهون عواقب قليلة، إن وجدت أصلا، على المسرح العالمي.

وكناجيات من العنف الجنسي، ليس من السهل علينا أن نسرد قصصنا، لكننا نفعل ذلك كي لا يتعرض آخرون لما حدث لنا. ونحن نوصف بالشجعان، لكن الشجاعة التي نريد حقًا أن نراها تأتي من القادة القادرين على اتخاذ إجراء، سواء كانوا رؤساء دول أو دولا أعضاء في الأمم المتحدة أو قادة شركات. فنحن بحاجة إلى أكثر من الاستياء الأخلاقي. ونحن بحاجة إلى العمل.

وأقول للمجتمعين في هذه القاعة، إن الوقت قد حان الآن لتقديم داعش للمحاكمة بتهمة الإبادة الجماعية والعنف الجنسي، أو إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مختلطة بموجب معاهدة لمحاكمة جرائم داعش. وفي غضون ذلك، ينبغي على الدول الأخرى أن تحذو حذو ألمانيا وأن تستخدم مبدأ الولاية القضائية العالمية لمحاكمة مجرمي الحرب على الفظائع التي يرتكبونها، بما في ذلك العنف الجنسي. ويجب أن تمضي هذه المحاكمات قدما بشفافية من أجل الناجيات، اللواتي يستحقن الحصول على حقهن في المحاكمة.

فما هي الرسالة التي ستبعث بها إذا سمحت الدول الأعضاء لمرتكبي العنف الجنسي بالاستمرار في التمتع بالحصانة؟ وإذا أرادت الدول أن ترسخ الردع وطمأنة النساء اليزيديات والناجيات في كل مكان بأن المجتمع الدولي يقف معنا، فليس بإمكانها الاستمرار في تأخير العدالة.

لدينا الأدلة. وكل ما نحتاجه هو الإرادة السياسية.

تعني المساءلة أن من يرتكبون العنف ينبغي أن يواجهوا عواقب أفعالهم. لكن الأمر لا يمكن أن يتوقف عند هذا الحد. إن الضحايا ليسوا مسؤولين عن العنف الجنسي. ومع ذلك، كثيرا ما نترك لنعمل مجددا معا بمفردنا، وتتخلى عنا الحكومات والمجتمع الدولي، التي فشلت في تنفيذ ولايتهما المتمثلة في حماية حقوق الإنسان الأساسية لجميع الناس. تحتاج الناجيات إلى التضامن والدعم الملموس لتمكينهن، وتوفير طريق للتعافي لهن.

يشكل الجبر والاعتراف جزءا أساسيا من العدالة. ولهذا السبب شاركت في تأسيس الصندوق العالمي للناجيات مع صديقي وزميلي، الدكتور دينيس موكويغي، لتقديم تعويضات مؤقتة للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ففي نهاية المطاف، بالنسبة للناجيات، فإن التعويضات ليست فكرة نظرية أو موضوعا للنقاش القانوني؛ إنها الفرق بين الجوع والحصول على ما يكفي من الحصول على الطعام لوضعه على المائدة، وبين التعرض لإصابات مدى الحياة والحصول على الرعاية الصحية الإنجابية وبين طردنا من مجتمعاتنا والقدرة على وضع سقف فوق رؤوسنا. ومن خلال هذا المشروع، نريد أن تعرف الناجيات أننا نقف إلى جانبهن، وأنهن لسن وحدهن.

بعد ثماني سنوات من الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش، لا تزال الناجيات اللواتي عدن إلى سنجار يكافحن من أجل التعافي في مواجهة النزاعات السياسية بين بغداد وأربيل، حيث تتنافس جماعات الميليشيات على السيطرة على وطننا. وينبغي لمجلس الأمن أن يرسل مبعوثا خاصا لإنهاء معاناة الأيزيديين في العراق. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية أخلاقية تتمثل في عدم التخلي عن الناجيات من الإبادة الجماعية.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة. في كل مرة نرى فيها صراعا جديدا، هناك فيض من الأفكار والابتهالات. ولكن كما أعرف من

تجربتي الشخصية، فإن بضعة أيام، أو حتى أسبوع، في دورة الأخبار لا تفعل شيئا لمعالجة التحديات المنهجية التي تواجهها النساء. ويصدق ذلك عليهن من العراق وإثيوبيا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوكرانيا ومناطق الصراع في كل مكان.

لا يكفي الحديث عن المساءلة والوقاية في أوقات الأزمات. نحن بحاجة إلى التزامات طويلة الأجل لتعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي لأن المساواة بين الجنسين عنصر أساسي في الديمقراطية. وهذا يعني مكافحة التحيز الجنساني والقوالب النمطية في كل مكان تحدث فيه، سواء في المنازل أو في الأسر، فضلا عن أنظمتنا التعليمية. وهذا يعني الاعتراف بأن ما هو حقيقي في أوقات الصراع ينطبق في أوقات السلم. وإذا أردنا مجتمعات قوية ومستقرة، فيجب أن نستمع إلى النساء.

حتى أكون واضحة جدا، عندما أقول إنه ينبغي لنا أن نستمع إلى النساء، فإنني لا أعني ذلك بطريقة مجردة. أعني أنه ينبغي لواضعي السياسات أن يغادروا أروقة السلطة ويخرجوا إلى المجتمعات المتضررة ليسألوا النساء عما يحتجن إليه. حل واحد لن يناسب الجميع. في كل أرجاء العالم، تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة على حقوق المرأة. وتتطلب عوامل مركبة، مثل العرق، والدين، والطبقة الاجتماعية، والحصول على الرعاية الصحية، والتعليم والعمل، حلولا مختلفة. والناجيات يعرفن على أفضل وجه ما يحتجن إليه للشفاء والتعافي، فلماذا لا تسألونهن؟ في مبادرة نادية، المنظمة التي أسستها، نرى كل يوم أن أنجع أشكال العمل ذلك الذي يقوده المجتمع المحلي يركز على الناجيات ويتخذ نهجا شاملا. إن العمل الذي يجري الاضطلاع به لمساعدة الناجيات يجب أن يتم القيام به بتكاتف معهن.

ليس المهم فقط الاستماع. بل الكيفية التي يستمع بها المرء، والطريقة التي يتواصل بها المرء مع الناجيات وما يفعله بالمعلومات التي يجمعها، هذه كلها أمور مهمة أيضا. إن توثيق العنف الجنسي أمر في غاية الأهمية للمساءلة والوقاية. ولكن في كثير من الأحيان، تواجه الناجيات اللواتي يتكلمن علنا الخجل والوصم والافتقار إلى الشفافية من حيث كيفية استخدام شهاداتهن، أو عدم استخدامها، أو النتائج المحتملة.

لهذا السبب أتطلع إلى الانضمام إلى اللورد أحمد غدا للإعلان رسميا عن مدونة مراد، وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى تغيير المعايير بشأن كيفية تفاعل الصحفيين والمحققين وأي شخص مكلف بتوثيق العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتحقيق فيه مع الناجيات. وقد تشكلت هذه المبادئ التوجيهية من خلال ردود الفعل الواردة من الناجيات في جميع أنحاء العالم، وتهدف إلى تعزيز زيادة الاحترام والتفاهم والشفافية والشفاء.

في الختام، يمكن أن تكون المساءلة عنصرا حاسما في الوقاية، ولكن فقط إذا تضمنت عدالة ذات مغزى، واشتملت على تقديم الخدمات والدعم التي تحتاجها الناجيات، والهدف النهائي المتمثل في النهوض بالمساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. لكل شخص في هذه القاعة السلطة لجعل ذلك حقيقة واقعة، ولكن فقط إذا اختار أن يتصرف.

في كل مكان أذهب إليه، ألتقي بالناجيات من العنف الجنسي اللواتي يروين قصصهن بشجاعة في مواجهة وصمة العار وحتى الخطر الجسدي. وإذا تمكنت النساء اللواتي عانين من هذه الخسارة الفادحة والألم المذهل من جمع قواهن، ليس فقط لإعادة بناء حياتهن، ولكن أيضا لمساعدة أسرهن ومجتمعاتهن وبلدانهن برمتها، فمن المؤكد أنه يمكن لبقية العالم أن يجد القوة لاتخاذ خطوات ذات مغزى لإنهاء العنف الجنسي في حالات الصراع. وبوصفنا ناجيات، نتطلع إلى القادة، في هذه القاعة للعمل بنفس الشجاعة التي أظهرناها. الناجيات لا يُرِيدنَ الشفقة، بل يُرِيدنَ العدالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مراد على إحاطتها، وعلى أفكارها الثاقبة، وعلى مواصلة شجاعتها وقوتها فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كركوتلي.

السيدة كاركوتلي (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي ماريانا كركوتلي. أنا أحد مؤسسي منظمة "حقيات"، وهي منظمة قائمة على العضوية

تضم محاميات وممارسات قانونيات، يدافعن عن المساءلة في سوريا. وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم هذه الإحاطة اليوم.

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالقول إن ما دفعني إلى دراسة القانون لم يكن حبي للقانون، بل تجربة الظلم. في حين أن دراسة القانون في ظل الديكتاتورية لم تعلمني الكثير، فإن مشاهدة النساء في سوريا وهن يناضلن من أجل نيل حقوقهن هي التي حملتني على ذلك.

إن المساءلة، موضوع هذه المناقشة المفتوحة، كلمة يصعب قولها في السياق السوري. لقد شهدنا جميع أنواع الفظائع لأكثر من عقد من الزمان، حيث قتل أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص، واحتجز تعسفيا عشرات الآلاف أو اختفوا، ونزح ما يقرب من ١٣ مليون شخص، ويحتاج ١٤ مليون شخص آخر إلى المساعدة الإنسانية. وانتهكت أطراف النزاع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واستخدمت الأسلحة الكيميائية، وارتكبت أعمالا ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتواصل القوات الحكومية والجماعات المسلحة قتل المدنيين وتعذيبهم واستخدام العنف الجنسي والجنساني كسياسة عامة.

لكن على الرغم من مناقشة ملف سورية لأكثر من عقد من الزمان، فشل مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات لمحاسبة الجناة. لقد انتهكت الحكومة السورية بشكل منهجي ليس القانون الدولي فحسب، لكن أيضا العديد من قرارات المجلس نفسه. وفي الوقت نفسه، عرقل أعضاء المجلس اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن سورية، وحموا النظام السوري من المساءلة، واستخدموا حق النقض ضد القرارات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين ١٦ مرة.

وسأركز في بياني اليوم على ثلاث مسائل هي: استخدام العنف الجنسي ضد المرأة؛ والتمييز الراسخ بين الجنسين في سورية، والخطوات التالية للمجتمع الدولي لكفالة المساءلة.

وكما وثقت لجنة التحقيق بشأن سورية، فقد استخدم العنف الجنسي والجنساني ضد المدنيين أثناء العمليات البرية، وعند نقاط التفتيش والاحتجاز، في جميع أنحاء البلد منذ عام ٢٠١١، في المقام الأول من جانب القوات الحكومية والميليشيات المرتبطة بها، ولكن أيضا من قبل الجماعات المسلحة الأخرى. وقد وُصفت بأنها سمة مدمرة ومتفشية في الصراع السوري وجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد المدنيين، يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية. ولا يزال هذا العنف مستمرا في الوقت الذي نتكلم فيه.

لقد عملت كمحققة مستقلة بدعم من مركز العدالة والمساءلة منذ عام ٢٠٢٠ في إعداد القضايا ضد أعضاء نظام الأسد المسؤولين عن الجرائم ضد المدنيين. وحتى الآن، وثقنا ٥٤ شهادة، بما في ذلك شهادات ضحايا العنف الجنسي. وهذه ليست سوى بعض من مئات الشهادات التي تم توثيقها من بين عشرات الآلاف من الضحايا.

وعلى مدى العقد الماضي، تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن ١٥٠ ٠٠٠ شخص في سورية قد اعتقلوا أو احتجزوا أو اختفوا تعسفا. ولا يزال هناك ٩ ٧٠٠ امرأة على الأقل إما مفقودة أو رهن الاحتجاز. وقد احتجزت هؤلاء النساء – المحاميات والصحفيات والناشطات وغيرهن – لمعارضتهن النظام، أو في كثير من الأحيان، لمعاقبة أو تهديد الأقارب الذكور الذين عارضوا النظام. وفي أماكن الاحتجاز، يستخدم العنف الجنسي لإذلالهن ومعاقبتهن على التمرد، وانتزاع الاعترافات. وقد تعرضت النساء المحتجزات لجميع أنواع العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب والتحرش الجنسي والصعق بالكهرباء الموجه إلى الأعضاء التناسلية والتفتيش الجسدي "الحميمي" والإجهاض القسري والتعري القسري.

ولم تتمكن ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي أثناء الاحتجاز، اللاتي يقدر عددهن بالآلاف، من الإبلاغ عن هذه الجرائم في الغالب، خوفا من التهميش أو المزيد من الانتقام. وقد أدى التمييز والعنف ضد النساء والفتيات المحتجزات، أو اللاتي تعرضن للعنف الجنسي، إلى الهجر والطلاق، وما يسمى بجرائم الشرف، والانتحار.

وقد استفاد النظام السوري من ذلك: فقد عرف أنه من خلال استهداف النساء بهذه الطريقة، فهو في الواقع يستهدف مجتمعاتهن

ككل. وهذا هو السبب في أن اعتقال النساء واحتجازهن، وترك عائلاتهن بدون معلومات عن مصيرهن، كان أداة رئيسية تستخدم لقمع المعارضة السورية منذ عام ٢٠١١. ويشكل وقوع هذه الجرائم بصورة منهجية في جميع أنحاء البلد سببا معقولا للتأكيد على أن النظام قد استخدم العنف الجنساني باعتباره سياسة تتبعها الدولة.

وكانت إجراءات النظام السوري ممكنة بسبب النظام القانوني الفاسد والتمييز المترسخ ضد النساء والفتيات في سورية، مما يؤثر على حصولهن على السكن والأرض، وحقوق الملكية، وحضانة أطفالهن، وحمايتهن. وعلى سبيل المثال، لا تجرم القوانين في سورية العنف الجنسي أو الجنساني ضد المرأة أو الاغتصاب في إطار الزوجية. ولا تستطيع النساء السوريات نقل جنسيتهن إلى أطفالهن، وحتى عندما تتغير القوانين، فإن الممارسات الاجتماعية لا تتغير. وعلاوة على ذلك، فإن العنف الجنسي والجنساني ضد المرأة لا يقتصر وقوعه على داخل سورية، بل يستمر في المخيمات والمستوطنات والمدن في جميع أنحاء المنطقة، حيث يواجه ملايين اللاجئين السوريين التمييز والفقر والحرمان من الرعاية الصحية والتعليم، كل ذلك في الوقت الذي يعانون فيه من ضغوط للعودة إلى بلد ليس آمنا بعد.

والسوريون في أمس الحاجة إلى العدالة بعد أكثر من عقد من الحرب. والمساءلة المحلية مستحيلة ما دام نظام الأسد باقيا في السلطة. وقضايا الولاية القضائية العالمية المرفوعة حاليا ضد المشتبه بهم في الجرائم المرتكبة في سورية، على الرغم من أنها إيجابية، فإن لها حدودا أيضا، بما في ذلك الكيفية التي يؤثر بها الخوف من الانتقام بسبب إبلاغ السلطات المحلية، فضلا عن الصدمة والوصم اللذين تتعرض لهما الناجيات من العنف الجنسي، على قدرة الضحايا ورغبتهن في التقدم ببلاغات.

ولم يعد بإمكان السوريين انتظار تحقيق العدالة. ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مواصلة السعي إلى المساءلة في إطار الولاية القضائية العالمية. ولكننا نتطلع أيضا إلى مجلس الأمن طلبا للمساعدة، في شكل إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من إدانة مجلس الأمن لاستخدام العنف الجنسي في النزاعات على مدى ١٤ عاما، يسود الإفلات من العقاب، ليس في سورية فحسب، ولكن أيضا في العديد من النزاعات الأخرى المدرجة على جدول أعمال المجلس. وكثيرا ما لا يرجع ذلك إلى عدم تجريم العنف الجنسي تجريما كافيا، أو إلى أن مرتكبيه غير معروفين، بل بسبب الافتقار إلى الشجاعة السياسية. ويجب على مجلس الأمن أن يدعو الحكومة السورية إلى احترام القانون الدولي، وإنهاء الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وكفالة الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد؛ والإنهاء الفوري للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والعنف الجنسي، بما في ذلك في أماكن الاعتقال والاحتجاز؛ والإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا والسماح للمنظمات الإنسانية الدولية بالوصول غير المشروط إلى جميع أماكن الاحتجاز؛ والكشف عن أسماء جميع المحتجزين وأوضاعهم وأماكن احتجازهم، ووضع جدول زمني لإطلاق سراحهم.

وأحث مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمة نفسها على إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ واعتماد قرار بشأن وضع المحتجزين والمفقودين يؤكد التزامات الحكومة السورية بموجب القانون الدولي ويعكس الأولويات التي حددتها الجمعيات التي تمثل الضحايا والناجيات وأسرهن، مثل ميثاق الحقيقة والعدالة، بما في ذلك دعم إنشاء آلية لتسليط الضوء على مصير الأشخاص المفقودين ودعم أسرهم؛ والتحقيق مع جميع مرتكبي العنف الجنسي ومقاضاتهم، وكفالة أن تكون حقوق المرأة في صميم جميع جهود المساءلة؛ وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع العمليات السياسية أو عمليات السلام أو المصالحة الجارية والمستقبلية؛ وإعطاء الأولوية لنهج يركز على الضحايا ويستند إلى الحقوق لمنع العنف الجنساني والتخفيف من حدته؛ وكفالة أن يعطي المبعوث الخاص إلى سورية الأولوية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنساني، في المناقشات السياسية، وأن يدعو المجتمع المدني السوري إلى الاجتماع حول الكيفية التي يمكن

بها معالجة هذه المسائل، وأن يقدم إحاطات منتظمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الجهود؛ وتجديد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهرا على الأقل، وإعادة التصريح بالوصول عبر جميع نقاط العبور الأصلية، حيث إن الوصول عبر الحدود هو شريان حياة لا غنى عنه لملايين الأشخاص في سورية، وغالبيتهم من النساء والأطفال؛ والضغط على البلدان المصدرة للأسلحة لوقف انتشار الأسلحة ومنع استخدام الأسلحة ضد جميع المدنيين.

وعندما يشاهد الناس في سورية النزاعات مستعرة في أوكرانيا وأجزاء أخرى من العالم اليوم، يتم تذكيرنا بمعاناتنا والفشل الذريع لهذه الهيئة في وقف العنف. وأضم صوتي إلى أصوات ملايين الفتيات والنساء من سورية غير الحاضرات معي هنا اليوم وأدعو المجلس إلى اتخاذ إجراء. ولا يمكن تحقيق السلام من دون عدالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كاركوتلي على إحاطتها القوية جدا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة برهانو.

السيدة برهانو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم على السماح لي بعرض قصص النساء الإثيوبيات على مجلس الأمن.

إنني أخاطبكم اليوم بصفتي امرأة إثيوبية، امرأة سمعت تلك الشهادات وشاهدت تلك الإصابات مباشرة في تيغراي، امرأة يساورها شعور بالذنب على النجاة والصمت. واليوم آمل أن أنصف تجارب ملايين النساء الإثيوبيات اللواتي عانين في هذه الحرب.

سأركز، في هذه الإحاطة، على ست نقاط فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في إثيوبيا منذ بدء الحرب في تيغراي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ وتوسعها لتشمل منطقتي أمهرا وعفار المجاورتين. وهذه النقاط مأخوذة مباشرة من التحقيقات والتقارير المتعلقة بحقوق الإنسان التي تم نشرها، فضلا عن زياراتي الخاصة إلى المنطقة.

أولا، ارتكب الاغتصاب بصورة منهجية واستخدم كأسلوب من أساليب الحرب. وأُطِّر كوسيلة للانتقام واستفيد منه كأداة ربط لأعضاء القوات العسكرية المتحالفة.

عندما بدأت الحرب لأول مرة، احتجزت بلين، وهي نادلة تبلغ من العمر ٢١ عاما من بادمي، إلى جانب حوالي ٣٠ امرأة أخرى من تيغراي، من دون إرادتها وتعرضت للاسترقاق الجنسي والتجويع والاغتصاب الجماعي من قبل مجموعة من الجنود الإريتريين والإثيوبيين الذين تناوبوا عليها. لقد وثقت قصصا عديدة أخرى مثل قصة بلين خلال زيارات متعددة إلى منطقة تيغراي قبل حزيران/يونيه ٢٠٢١. فقد استخدم العنف الجنسي لإرهاب المجتمعات وكأداة للربط فيما بين قوات الدفاع الإريترية المتحالفة وقوة الدفاع الوطني الإثيوبية وميليشيات أمهرا الإقليمية وقوات خاصة من خلال الخبرة المشتركة في استغلال أجساد النساء. ويظهر الاتساق بين روايات الضحايا أن تلك الجرائم ارتكبت عن قصد بدرجة من التنظيم والتخطيط.

ثانيا، للعنف الجنسي دوافع عرقية. كانت امرأة من التيغراي في حالة فرار من منطقة النزاع مع أطفالها. وقد واجهت على الطريق ميليشيات أمهرا، التي فصلتها عن أسرتها، واغتصبتها جماعيا وأدخلت قضيبا معدنيا ساخنا في رحمها. وقالوا إن "نساء التيغراي يجب ألا يلدن مطلقا". وقد غطت تقارير حقوق الإنسان المختلفة حوادث اغتصاب مماثلة على نطاق واسع تشمل ادعاءات "بتطهير عرق التيغراي" وتشويه أجساد النساء لمنع ولادة أجيال أخرى من التيغراي.

ثالثا، يستخدم العنف الجنسي لإذلال الناجيات ومجتمعاتهن. فكثيرا ما يرتكب العنف الجنسي أمام أفراد الأسرة. وقد تعرضت امرأة من أمهرا للضرب والاغتصاب في حضور زوجها وطفلها على أيدي اثنين من أفراد قوة تيغراي. وشهدت هي وطفلها مقتل زوجها أثناء محاولته وقف الاعتداء.

كما تعرض الرجال والفتيان للاعتداء الجنسي. ووجدت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان أنه تم تجريد ٦٠٠ رجل وصبي، في بلدة سامري في تيغراي، من ملابسهم وتم عرضهم قسرا، بعضهم عارين تماما، بينما سخرت المجندات الإريتريات منهم والتقطن صورا لهم.

رابعا، كانت النساء ذوات الإعاقة والفئات المجتمعية الضعيفة الأخرى معرضات للخطر على نحو خاص خلال هذا النزاع. فقد

استُهدِفت العديد من النساء ذوات الإعاقة على وجه التحديد في منطقة تيغراي حيث افترض أنهن كن مقاتلات في الحرب السابقة. كما تواجه الفتيات والمسنات والنساء المنتميات إلى الأقليات ومجتمعات السكان الأصليين مخاطر أكبر. وقد جعل عدم إمكانية وصول الرصد المستقل لحالات حقوق الإنسان إلى المنطقة من الصعب توثيق أثر النزاع على مجتمعات الأقليات، لا سيما تلك التي تعيش في المناطق المتنازع عليها على الحدود الإريترية، مثل إيروب وكوناما في تيغراي.

خامسا، أدى النزاع في شمال إثيوبيا، والحصار الفعلي لمنطقة تيغراي على وجه الخصوص، إلى تقويض حقوق المرأة، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية والدعم النفسي والاجتماعي، الأمر الذي فاقم آثار العنف الجنسي.

ففي أيار/مايو ٢٠٢١، زرت مأوى تدعمه جامعة ميكيلي في تيغراي، حيث لجأت العديد من الأمهات المرضعات وأطفالهن. لم تتمكن هؤلاء النساء – وبعضهن كن ضحايا للاعتداء الجنسي أثناء الحمل – من الحصول على الرعاية الجنسية والإنجابية في الوقت المناسب بسبب الدمار الواسع النطاق الذي لحق بالمرافق الطبية ومحدودية عمليات تسليم المعونة بسبب حصار الحكومة على المنطقة.

وقد أدى النزاع في شمال إثيوبيا إلى زيادة ضعف المرأة بغض النظر عن انتمائها العرقي. وأحمل معي قصة خديجة، وهي امرأة من عفار كانت حامل في شهرها التاسع، فرت من قصف قوات دفاع تيغراي لبلدة أباعالة مع أطفالها الخمسة ووالدتها المسنة. ولدت تحت شجرة بعد أن سارت لمدة تسعة أيام – يومان منها أثناء المخاض. يعرض النزاع حياة العديد من النساء الإثيوبيات لخطر داهم وجسيم، في بلد يعاني من واحد من أعلى معدلات وفيات الأمهات على الصعيد العالمي ويفتقر إلى الهياكل الأساسية في المجتمعات والمناطق الرعوية على وجه التحديد.

كما إن عدم الوصول إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي يعني أيضا أن الصحة العقلية للناجين عند منعطف خطير. وقد توفي الكثيرون بالفعل عن طريق الانتحار. وتسلط قصة المرأة الأمهرية ذات الـ ٥٠ عاما من شيوا روبيت في وسط إثيوبيا – التي تعرضت لاغتصاب جماعي من قبل مقاتلي تيغراي بحضور ابنها الذي كان في الغرفة المجاورة، وتوفيت في وقت لاحق منتحرة – الضوء على مدى مأساوية الوضع. وتشير التقارير الأولية كذلك إلى معدلات غير متناسبة من الانتحار بين المشردين داخليا في مختلف أنحاء تيغراي. وفي خضم الانقطاع التام للإنترنت والاتصالات، أخشى أن يظل مدى الصدمة التي يعاني منها المجتمع غير معروف.

سادسا، لئن كانت حالات العنف الجنسي من تيغراي وعفار وأمهرا قد اجتذبت اهتماما دوليا، فإن النساء من المجتمعات الأخرى في جميع أنحاء إثيوبيا، وتحديدا الأورومو وغُمُز وكونسو وكيمانت والصومال، وتحديدا أوغادين، ما زلن يتعرضن للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك من جانب قوات الدولة، من دون أي اهتمام من المجتمع الدولي.

الموضوع الرئيسي للمناقشة المفتوحة اليوم هو المساءلة على العنف الجنسي. ويشير القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) إلى الدور الحاسم للتحقيقات الوطنية. وقد تمكنت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من إجراء تحقيق مشترك محدود النطاق والتحليل. ولكن للأسف شهدنا، وعلى نطاق أوسع، تأخيرات متعمدة في التحقيق وحجب المعلومات وإخفاقات من جانب النظام القضائي وتدمير الأدلة، بما في ذلك السجلات الإحصائية ومضايقة واحتجاز الصحفيين من قبل الدولة الإثيوبية والأطراف المتحالفة معها في النزاع.

وكما رأينا في سياقات أخرى وفي امتداد تلك الحرب إلى المنطقة الشمالية قاطبة، لا يزال الافتقار إلى المساءلة والعدالة على جرائم الماضي يغذي الشعور بالظلم الذي يدفع إلى حلقة مفرغة من الهجمات الانتقامية. واستنادا إلى الاتجاهات والقصص التي سلطت الضوء عليها، أود أن أقدم التوصيات التالية إلى أعضاء مجلس الأمن.

أولا، ينبغي للأعضاء أن يستخدموا منبرهم للمطالبة بأن تكون الجهود المبذولة لتوثيق العنف الجنسي في حالات النزاع والتحقيق فيها

ومنعها متمحورة حول الناجيات وأن تتم بطريقة كريمة وآمنة وسرية. وكجزء من السعي لتحقيق العدالة للناجين، ينبغي لمجلس الأمن كذلك أن يناصر عمل اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا المنشأة حديثا، بما في ذلك عن طريق حث جميع أطراف النزاع على التعاون الكامل وإتاحة إمكانية وصول للجنة، من دون عوائق.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يطالب جميع الأطراف بضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن إلى تيغراي وغيرها من مناطق النزاع، وضمان أن تعطي المعونة الإنسانية الأولوية لاحتياجات الناجيات. ويشمل ذلك رعاية صحة جنسية وإنجابية شاملة والتصدي للوصم. ويجب على مقدمي الخدمات أيضا أن يواصلوا الالتزام بالمعايير الإنسانية الأساسية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف الجنساني والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي.

وأخيرا، أقدم مناشدة للبلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن، التي يمكن اعتبارها من أقوى الأصوات المؤيدة للمرأة والسلام والأمن في هذه القاعة. وأحثها على العمل هنا وفي الاتحاد الأفريقي، من خلال مجلس السلم والأمن التابع له، الذي أنيطت به ولاية طلب تدخل استباقي من المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن وإلقاء نظرة فاحصة على الرأي السائد بأن دعم التحقيقات في العنف الجنسي المتصل بالنزاع في إثيوبيا قد يعرقل بطريقة أو بأخرى جدول أعمال الإصلاح المقترح للحكومة الحالية.

لقد كانت هذه الحرب مدمرة جدا – أولا، بسبب الحجم الهائل للمعاناة الإنسانية، وثانيا، لأن العديد من الإثيوبيين دافعوا عن ذلك العنف باسم الوطنية. ولكن وطنيتي وولائي السياسي وانحيازي حصري وثابت مع المرأة الإثيوبية، وأشكر المجلس على دعوته إحداهن لمخاطبته اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة برهانو، مرة أخرى، على شهادتها وبيانها القويين جدا.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

وأود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميلا باتن. إن قوة العلاقة بين المملكة المتحدة ومكتبها أمر نعتز به كثيرا، ونرحب باستمرار التنسيق وقوة العمل الذي نضطلع به بشأن جدول الأعمال الهام هذا.

وأشكر ناشطتينا الشجاعتين، ماريانا كاركوتلي وهيلينا برهانو، على رؤاهما الصارخة وتوصياتهما العملية بشأن المسؤوليات وأهمية العمل من جانبنا، نحن مجلس الأمن، وبطبيعة الحال، نادية مراد، حيث أن في لب تصميمها وشجاعتها ومثالها قوة إرادة حقيقية لبناء عالم للناجين. وببساطة، إنه مصدر إلهام لي وأعلم أنني أتكلم باسم كل عضو في مجلس الأمن. وشهادتها اليوم، مرة أخرى، تجسد الهدف الرئيسي الذي نتشاطره جميعا.

ومع ذلك، وكما سمعنا مرة أخرى اليوم في الشهادات القوية والإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة باتن، تتواصل التقارير المقلقة عن الاغتصاب والعنف الجنسي في أوكرانيا. وتذكرنا مرة أخرى بأنه عندما يندلع النزاع، سرعان ما يتبعه العنف الجنسي. وكما سمعنا، في شمال إثيوبيا وسورية وأوكرانيا، نشهد الآثار المدمرة على المجتمعات المحلية والأسر، ولا سيما على النساء والفتيات. ومن الأهمية بمكان أن نجتمع وندافع عن الناجيات الشجاعات – ليس لإذكاء الأمل في النفوس فحسب، بل أيضا لاتخاذ إجراء، وفي نهاية المطاف، إحقاق العدالة.

ومن الواضح أن الإفلات من العقاب لا يزال هو القاعدة بالنسبة للجناة؛ بينما ينبغي أن يكون هو الاستثناء – ويجب أن نسعى جاهدين لتحقيق ذلك. وبصراحة، فإن وجودنا هنا وحدوث هذا الأمر في عام ٢٠٢٢ – فلنفكر في ذلك – ليسا غير مقبولين فحسب؛ بل صادمين تماما.

ولذلك، يجب أن نسعى جاهدين لبذل المزيد من الجهود الجماعية لإنهاء العنف، وكما سمعنا في كل بيان من البيانات القوية التي أدلت بها مقدمات الإحاطات لدينا، لتحقيق العدالة والمساءلة للناجيات في نهاية المطاف. وينبغي أن نكفل قدرة الناجيات على الإدلاء بشهاداتهن

بأمان وبطريقة تعزز السعي لتحقيق العدالة. وتلك خطوة أولى محورية وحاسمة نحو المساءلة.

ومع ذلك، وكما سمعنا من السيدة مراد في شهادتها القوية، فإن هذا أبعد ما يكون عن الواقع بالنسبة للعديد من الناجيات في جميع أنحاء العالم. بصراحة، يجب أن نتساءل : لماذا؟ لماذا فشلنا في توفير الحماية؟ لماذا فشلنا في واجبنا الجماعي لإيلاء الأولوية للناجيات ؟ وعلى الرغم من الأشكال العديدة من التوجيه للذين يجمعون المعلومات والأدلة من الناجيات والشهود، لا تزال هناك أخطاء.

وتلك الأخطاء – وإن ارتكبت دون أي نوايا سيئة – يمكن أن تؤدي إلى إبطاء تحقيق العدالة، بل إلى تدمير الأرواح. ولا يتم إخبار الكثير من الناجيات عن خياراتهن ولا يُمنحن الوقت والحيز لاتخاذ قرارهن بشأن كيفية استخدام شهاداتهن بشكل أفضل. ولا يزال عدد كبير جدا من الناجيات يواجهن إعادة إجراء المقابلات بلا داع – ٢٧ مرة، كما أخبرتني إحدى الناجيات الشجاعات؛ وأرجو من زملائي أن يفكروا في ذلك. ويجري تكرار عدد كبير جدا من المقابلات أو مقاطعتها، مما يقلل من أثر تلك الشهادات، بحيث لا تفي بالحد الأدنى، وكثيرا ما يثار ذلك كسبب لعدم إمكانية إجراء الملاحقات القضائية.

ويمكن أن تكون العواقب مدمرة ومؤثرة جدا، مما يقضي على كل الآمال. وببساطة، هذا أمر غير مقبول. فالناجيات يتعرض للصدمة مرارا وتكرارا. ويُقوض العمل على تحقيق العدالة والمساءلة. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن ننهي تلك الممارسات الضارة وأن نضع حقوق الناجيات في صميم جمع الأدلة.

لذلك أؤيد بكل تواضع مبادرة نادية ومعهد التحقيقات الجنائية الدولية في إصدار "مدونة مراد" اليوم. أولا، أتوجه بالشكر إلى السيدة مراد. نعرف بعضنا البعض منذ سنوات عديدة. إنها تلهمني وشجاعتها مثال قوي لنا جميعا، كما سمعنا مرة أخرى اليوم. إن "مدونة مراد"، التي تكرمت بإعطائها اسمها، هي مدونة لقواعد السلوك لجمع المعلومات والأدلة من الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

والأهم من ذلك، كما سمعنا في جميع المداخلات اليوم، بما في ذلك من الممثلة الخاصة باتن، أن الناجيات هن اللواتي يشكلنها. فالناجيات يجب أن يكن في قلب الحلول التي نراها. كما جمعت المدونة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، لأن من مسؤوليتنا الجماعية أن نضع احتياجات الناجيات في صميم عملنا.

لذلك، أحث جميع المشاركين في توثيق العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتحقيق فيه على اتباع "مدونة مراد". وفي الواقع، ينبغي أن تفعلوا أكثر من ذلك: ففي رأيي، ينبغي أن تصبح هي المعيار الذهبي لأي منظمة غير حكومية أو حكومة أو وكالة حكومية أو هيئة لحقوق الإنسان أو مجموعة من مجموعات المجتمع المدني العاملة في الميدان. وإيلاء الأولوية للناجيات ووضعهن في مركز التحقيقات ينبغي ألا يكونا أمرا اختياريا ؛ بل يجب أن يفعله الجميع، وفي كل مكان.

ولكن جهودنا الجماعية لا يمكن أن تتوقف عند هذا الحد. وفي هذا العام، نستكشف جميع الخيارات لتعزيز العمل الدولي، بما في ذلك اتفاقية دولية، على النحو الذي اقترحته وزيرة خارجيتنا، ليز تروس. واليوم، يسرني أيضا أن أعلن أننا سنستضيف أيضا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمرا دوليا بشأن مسألة منع العنف الجنسي في حالات النزاع، بمناسبة مرور ١٠ سنوات على شروعنا في تلك المبادرة.

ومن المهم أيضا أن نواصل الجمع بين الزعماء الدينيين لدعم الناجيات من خلال "إعلان الإنسانية". لا يمكن أن يكون من الصواب أن تستخدم جماعات مثل داعش حجاب الدين بشكل خاطئ وضار لتبرير جرائمها وأفعالها البغيضة بطريقة أو بأخرى. ولا يزال الزعماء الدينيون يعارضون ذلك الأعمال ويقولون بوضوح إنها لا تعبر عن دينهم أو أي دين أو معتقد في جميع أنحاء العالم.

وسنحرز أيضا مزيدا من التقدم لتعزيز حقوق ورفاه الأطفال المولودين من العنف الجنسي والاغتصاب. وقد تشرفت بالإعلان عن الدعوة إلى العمل في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ولكن ينبغي أن نضع ذلك في منظوره الصحيح. ينبغي التعاطف مع الأطفال المولودين

من هذه الجريمة؛ لكنهم يتعرضون للوصم والإقصاء. ويجب أن يتغير ذلك على جميع المستويات.

وسنرد أيضا بقوة على التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات النزاع، أينما ومتى يقع. لقد سمعنا للتو من السيدة برهانو عن الحالة المؤلمة في إثيوبيا. إن طبيعة وحجم تقارير العنف الجنسي الواردة من تيغراي وأمهرة والعفر تبعث على القلق العميق. ومع ذلك، فإن العديد من المجتمعات المحلية، كما سمعنا في شهادتها، لا تزال معزولة عن الاتصالات، وبالتالي فهي غير قادرة على الإدلاء بشهاداتها والبحث عن الأمل والدعم الذي تحتاجه.

ولهذا السبب كان من المهم للمملكة المتحدة – وأشكر سفيرتنا وفريقها في ذلك الصدد – أن تدعو أول ممثلة للمجتمع المدني الإثيوبي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في شمالي إثيوبيا. وكان من المهم للغاية أيضا أن نسمع مباشرة من السيدة برهانو، وهي امرأة إثيوبية كانت جزءا لا يتجزأ من الحركات الشبابية النسوية وعملت مؤخرا مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد التي تأثرت بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وقد خصصت حكومة المملكة المتحدة أكثر من ٧ ملايين جنيه إسترليني لدعم الناجيات في شمالي إثيوبيا وتحسين أنظمة المساءلة الوطنية. وسنواصل أيضا العمل على توفير الخبرة لبناء القدرة على محاسبة الجناة.

وفي ذلك الصدد، ربما تكون القفاز قد ألقيت، ولكنني أرحب بزملائنا من الاتحاد الأفريقي وأشيد بقيادة الاتحاد الأفريقي بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع. إن ثلاثين بلدا أفريقيا الآن لديها خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، توفر الإطار الأساسي لمعالجة هذه المسألة وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في السياقات المتأثرة بالنزاع. وقد أشارت السيدة كاركوتلي أيضا إلى مدى أهمية ذلك.

وفي إطار الأمم المتحدة وأسرتها، كما جاء في مناقشتي مع الممثلة الخاصة باتن، لدينا شبكات وساطة نسائية رائعة. ينبغي أن نكفل نشر تلك الخبرة وتلك الأفكار مباشرة، ليس في حل النزاعات فحسب، بل أيضا في بناء سلام مستدام فعليا.

ومن المؤسف أن نسمع، كما قالت أيضا السيدة كركوتلي، مرة أخرى كيف أن الاغتصاب لا يزال يستخدم لتدمير حياة العديد من النساء والفتيات السوريات من قبل مختلف أطراف النزاع. وتواصل المملكة المتحدة تقديم الدعم في هذا المجال – فقد استخدمت ٤ ملايين جنيه استرليني من خلال صندوقها الخاص بالنزاع والاستقرار والأمن استجابة لتلك الأزمة. كما عززنا التوثيق الطبي للهجمات، وفقا للمعايير الدولية، وحسّنا خدمات الدعم للضحايا. وأنا مقتنع تماما بأن مدونة مراد ستكون إسهاما مهمة في تعزيز تلك المجموعة من الأدلة. وسررت أيضا برؤية أول إدانة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع في سورية، التي صدرت في كوبلنز في كانون الثاني/يناير.

واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس، ونحن ننظر إلى جميع أنحاء العالم، أن المملكة المتحدة ستواصل أيضا دعم المرأة الأفغانية، التي تواجه بعضا من أعلى معدلات العنف في العالم وتراقب التقدم المحرز في العقود الأخيرة وهو ينهار أمام أعينها. فلنبعث أيضا برسالة واضحة جدا إلى أولئك الذين يسعون إلى قمع حقوق المرأة وحقوق تعليم الفتيات. وتلك رسالة لكي تسمعها حركة طالبان بوضوح. الإسلام، كدين، يستند إلى المساواة للفتيات وحقوق المرأة. الإسلام واضح، أليس كذلك؟ ورسالتنا إليهم هي – مكنوا الفتيات، وعلموا الفتيات، ومكنوا المرأة. الأدلة أمامهم. فالمجتمعات تزدهر، والأمم تتقدم. كما أننا نضغط من أجل إدماج الخدمات المقدمة لجميع ضحايا العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، في إطار ما توفره الرعاية الصحية الأفغانية من خدمات. ويتم الإبلاغ عن ذلك مباشرة من قبل الأشخاص الذين هم على دراية أفضل، بما في ذلك العديد من القيادات النسائية الأفغانية التي تساعدنا في جدول الأعمال المهم هذا.

ونعمل أيضا مع لجنة الإنقاذ الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما بشأن برامج لحماية النساء والفتيات وتوفير إمكانية حصولهن على الخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني.

إننا مصدومون جماعيا من الشهادات البغيضة التي نسمعها في كل نزاع، ولكننا الآن مصدومون جدا من الشهادات المقيتة على ما يحدث في أوكرانيا. ويجب التحقيق على النحو الواجب في التقارير المتعلقة بالاغتصاب والعنف الجنسي اللذين ترتكبهما القوات المسلحة الروسية. ولهذا السبب عملت المملكة المتحدة مع الشركاء على إحالة الحالة في أوكرانيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وإنشاء لجنة تحقيق من خلال مجلس حقوق الإنسان؛ وبدعم من أوكرانيا، إنشاء بعثة خبراء تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. في آذار/مارس، أعلنا عن تمويل إضافي بقيمة مليون جنيه استرليني للمحكمة الجنائية الدولية للمساعدة في الكشف عن أدلة على جرائم حرب.

واسمحوا لي أن أعبر عن ذلك ببساطة وبشكل حازم – العنف الجنسي والاغتصاب هما وصمة عار دنيئة للبشرية. وأينما حدث وأيا كان مرتكبوه، يتمثل واجبنا الأخلاقي الجماعي والتزامنا المطلق أن نعمل معا لمساعدة الضحايا وبذل كل ما في وسعنا للقضاء عليه. وكما قالت السيدة مراد، يجب أن نعمل معا لتوفير الطرق والسبل لتحقيق العدالة للضحايا.

ويجب أن نبعث إلى الجناة برسالة واضحة جدا – ليس من مجلس الأمن فحسب؛ بل يجب أن يصمم كل شخص في كل مجتمع على بعث نفس الرسالة التي لا لبس فيها بكل وضوحها – سيتم العثور عليهم؛ وسيواجهون العدالة؛ وسيتم محاسبتهم.

وأخيرا، أتوجه إلى الضحايا – إلى أولئك الموجودين هنا وإلى الضحايا الشجعان في جميع أنحاء العالم – نشكرهم على الأمل الذي يبعثونه في مواجهة هذه التحديات والعواقب التي لا يمكن تصورها التي واجهوها. ونشكرهم على شجاعتهم واقتناعهم بالاستمرار. والعنف الجنسي ليس مجرد جريمة ضدهم، بل هو جريمة ضد إنسانيتنا المشتركة التي تجمعنا. وندافع عنهم، وسنقف دائما معهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة جدا اليوم. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة باتن على إحاطتها. والولايات المتحدة فخورة بدعم العمل المهم الذي يضطلع به مكتب الممثلة الخاص. والأهم من ذلك كله، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة على تشاطرهم معنا بياناتهم المؤثرة. إن شجاعتهم وقوتهم يمثلان مصدر إلهام لنا جميعا.

وكما نعلم جميعا، فإن العنف الجنسي تكتيك مروع ومتعمد في النزاعات. إنه يستخدم لترهيب المجتمعات المحلية والناس وزعزعة استقرارها وتفكيكها. ويمتد تأثيره خارج نطاق الضحايا، ويغذي عدم الاستقرار. لسوء الحظ، هذه الممارسة المريعة ليست جديدة. وبينما كنت استمع للإحاطات اليوم، تذكرت حضور اجتماعات في أوائل التسعينيات مع نساء صوماليات وقعن ضحايا للعنف في الصومال واستمعت إلى قصصهن المروعة عن الاغتصاب ومناشدتهن لنا جميعا لدعمهن. وها نحن اليوم، نستمع إلى نفس هذه المناشدات من مقدمي الإحاطات اليوم. ولا تزال نفس أعمال العنف ترتكب في جميع أنحاء العالم اليوم. وتجلس النساء، على غرار النساء الصوماليات اللواتي تكلمت معهن في التسعينات من القرن الماضي، يستمعن إلينا هنا اليوم.

في يوم الإثنين، أوجزنا التهديدات التي تتعرض لها النساء والفتيات في أوكرانيا من حرب روسيا الوحشية وغير المبررة (انظر S/PV.9013). لا يمكننا أن ننسى أو نغض الطرف عن الطريقة التي استخدم بها الاغتصاب والعنف الجنسي كسلاح حرب في إثيوبيا وسورية ونزاعات أخرى في جميع أنحاء العالم. وقد أمضى المجلس وقتا طويلا في مناقشة تلك المسائل وأحاط علما بها بقلق بالغ. حسنا، لقد حان الوقت الآن لكي نتصرف.

وكما سمعنا اليوم، فإن الإعراب عن القلق ليس كافيا.

أولا، يتعين علينا وعلى جميع الحكومات محاسبة الجناة. ويجب أن نفعل المزيد بوصفنا المجتمع الدولي لكي ننفذ فعلا الالتزامات الدولية التي اتفقنا عليها جميعا، كما قالت لنا السيدة باتن اليوم. ويجب على الحكومات، بدلا من إنكار هذه الأعمال، أن تعترف بها وتعالجها. وعليها أن تكف عن ترهيب الضحايا، وإسكات أصواتهم،

وإسكات أولئك الذين يعربون عن الشواغل ويدافعون عنهم، ومحاسبة المسؤولين.

ويجب أن نستكشف السبل الكفيلة باستخدام الأدوات الدبلوماسية التي لدينا، كفرادى الدول الأعضاء أو كمجموعة منها، لبذل كل ما في وسعنا لكفالة عدم إفلات الجناة من العقاب على أعمال العنف الجنسي المتصلة بالنزاع هذه. وهذا يعني تعزيز جهود التوثيق الجيدة والأخلاقية والفعالة.

ونحذر من أي إجراء من شأنه أن يكرر أو يضعف فعالية ولاياتنا وأطرنا القانونية القائمة في مجلس الأمن. لدينا الأدوات التي نحتاج إليها – وليس علينا سوى استخدامها. ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن نصرف انتباهنا عن الحاجة الملحة إلى المساءلة، لا سيما في البيئات التي ما زلنا نتلقى فيها تقارير عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ففي نهاية المطاف، إن محاسبة الجناة ليست فقط الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به؛ بل إنها تردع الآخرين عن ارتكاب هذا العنف في المستقبل. وتعزز سيادة القانون. وتزيد من أمكانية تحقيق المصالحة وتجعل التحولات الشاملة والديمقراطية ممكنة.

ثانيا، يجب أن ندافع عن الضحايا ونمكنهم من خلال نهج يركز عليهم. وهذا يعني الاستماع إلى الضحايا، والاستجابة لاحتياجاتهم الفريدة وتوفير الموارد والدعم القانوني الذي يطلبونه ويحتاجون إليه. لقد تعلمنا مدى أهمية تهيئة بيئة داعمة لتجنب تعرض من عانوا من العنف الجنسي المتصل بالنزاع للصدمة مرة أخرى وكفالة معاملتهم بكرامة واحترام.

عندما نزود الضحايا بالموارد التي يحتاجون إليها للشفاء والتعافي، فإننا نساعدهم بشكل كبير جدا ونساعد في كسر حاجز الصمت والوصم المحيط بالعنف الجنسي في النزاعات أيضا. إن تمحور دعمنا حول الضحايا مع كفالة تحقيق العدالة لهم هو أوضح وأقوى طريقة لتمكينهم من أن يصبحوا عناصر لتحقيق السلام والتغيير، كما نرى من زميلتنا، السيدة مراد، وفي جميع أنحاء هذه القاعة. أشكر نادية مرة أخرى جزيل الشكر على إيصال صوتها إلينا اليوم.

ثالثاً وأخيراً، نظراً لأن السبب الأصلي لجميع أشكال العنف الجنساني هو عدم المساواة بين الجنسين، يجب أن نعزز تمكين النساء والفتيات بكل تنوعهن. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي للأمم المتحدة ولجميع الدول الأعضاء أن تطبق التحليل الجنساني القائم على مراعاة النزاعات وعلى التشاركية في تدخلاتنا وعملنا. إننا بحاجة إلى كفالة أننا نعالج المعايير المجتمعية الأساسية وعلاقات القوة التي تؤدي، عندما تقترن بمؤسسات الدولة الضعيفة أو الغائبة، إلى العنف الجنساني.

ونحن بحاجة إلى النهوض بالإنذار المبكر والاستجابة المراعيين للاعتبارات الجنسانية، ويجب أن نثابر في تشجيعنا للمشاركة المجدية للمرأة في أدوار صنع القرار، وخاصة في عمليات منع نشوب النزاعات وحلها وحفظ السلام. وعندما ندمج النساء والفتيات في جهود منع الفظائع، فإننا نفعل المزيد لمنع تلك الفظائع. الأمر بهذه البساطة.

إن أفضل دفاع ضد العنف الجنسي المتصل بالنزاع، في الأجل الطويل، هو المجتمع المنصف والعادل – مجتمع تتمتع فيه جميع النساء والفتيات باحترام حقوق الإنسان الخاصة بهن، ونتمتع فيه بحماية متساوية بموجب القانون، وتتاح لنا إمكانية اللجوء إلى القضاء في الوقت المناسب، وحيث لدينا الفرص التعليمية التي نستحقها جميعاً.

وكما اعتادت وزيرة الخارجية الراحلة مادلين أولبرايت أن تقول، فإن الديمقراطية هي واحد من أبوي السلام، والحس السليم يخبرنا بأن الديمقراطية الحقيقية غير ممكنة من دون المشاركة الكاملة للمرأة. لذلك ينبغي أن نجعل الديمقراطية ممكنة. فلنبنِ تلك المجتمعات الشاملة للجميع. وفي غضون ذلك، دعونا نحاسب الجناة ونتخذ نهجاً يركز على الناجيات وندمج المساواة بين الجنسين في كل ما نقوم به. وكما قالت نادية، فإن الناجيات لا يريدن شفقتنا؛ إنهن يردن العدالة. جميع النساء اللاتي تحدثن اليوم قدّمن لنا توصيات. فلنشد بهن ونتبع قيادتهن.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام براميلا باتن ومقدمات الإحاطات من المجتمع المدني على بياناتهن القيمة جداً.

نسمع مراراً وتكراراً في هذه القاعة كيف يُستخدم العنف الجنسي أسلوباً من أساليب الحرب، بينما يُبرز تقرير الأمين العام (S/2022/272) كل عام في المقابل كيف أننا ما زلنا مقصرين في التصدي بفعالية لكل من الآثار المباشرة والأسباب الجذرية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع – وهو انتهاك خطير للقانون الدولي. وهذا أمر مستهجن تماماً. لذلك أود أن أشكر المملكة المتحدة على تركيز المناقشة المفتوحة لهذا العام على المساءلة بوصفها وقاية.

وأود أن أشكر بصفة خاصة نادية مراد وماريانا كركوتلي وهيلينا برهانو على مداخلاتهن القوية جداً وعلى مشاطرتنا توصياتهن. تذكرنا شهاداتهن بكيفية الترابط الوثيق بين المشاركة والحماية.

ونرى في سورية، كما شهدت السيدة كركوتلي بقوة، العنف الجنسي المتصل بالنزاع في أماكن الاحتجاز؛ وزيادة خطر العنف الجنسي ضد النساء النازحات؛ وآليات التكيف السلبية، مثل عمل الأطفال والزواج المبكر والقسري. وهي أمور تثير قلقاً خاصاً.

وفي إثيوبيا، تروعنا التقارير العديدة، بما في ذلك رواية السيدة برهانو، عن الاغتصاب المنهجي والعنف الجنساني. ونرحّب بلجنة خبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات من جانب جميع الأطراف. وذلك أمر أساسي للمساءلة والوقاية والمصالحة.

وفي أوكرانيا، نشعر بصدمة شديدة إزاء الفظائع المرتكبة ضد المدنيين في الأماكن التي استولت عليها القوات الروسية، فضلاً عن التقارير المقلقة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع. تتعرض النساء والفتيات الأوكرانيات لمزيد من الخطر بسبب الهجمات الروسية المستهدفة ضد البنية التحتية المدنية، مما يجبرُ على النزوح وتشتت الأسر ويحرم الضحايا وات من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية.

وفي مجلس الأمن، ما زلنا نناقش ما يعنيه اتباع نهج شامل قائم على حقوق الإنسان ويركز على الناجيات. وبغية الانتقال إلى التنفيذ الفعلي، يجب أن نعترف بالأسباب الجذرية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع وأن نجرؤ على اقتراح تدابير ملموسة. وبتلك الروح، سأطرح ثلاث توصيات تعتقد النرويج اعتقاداً راسخاً بأنها ستعزز المساءلة والوقاية إذا ما تم توسيع نطاقها ومعالجتها بصورة مشتركة من خلال التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين.

أولاً، يجب أن نبني قدرة موظفي إنفاذ القانون والأمن والقطاع العسكري في كل من عمليات الأمم المتحدة للسلام والمؤسسات الوطنية. يساعد ذلك على تعزيز هياكل المساءلة، ويعالج أوجه عدم المساواة والمواقف الهيكلية الكامنة، ويضمن استخدام السياسات وخطط العمل فعلياً. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك كيف أن فريق الشرطة المتخصص المعني بالعنف الجنسي والجنساني التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يدعم جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان.

ثانياً، يجب أن نستثمر في توفير إمكانية الحصول على الرعاية والخدمات الصحية المنسّقة والخدمات والمعلومات القانونية. ومن الأمثلة الجديرة بالثناء مراكز الخدمات المتعدّدة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي أُنشئت بالتعاون مع السلطات المحلية، مثل المركز الموجود في الموصل بالعراق.

ثالثاً، إن وضع احتياجات الناجيات في صميم جهودنا يعني أيضاً تعزيز ودعم تمثيلهم. ويجب السماح لهم هم أنفسهم بتحديد وتصميم ما يعتقدون أنه التدابير اللازمة للوقاية والحماية والمساءلة.

وكما أبرزت الممثلة الخاصة للأمين العام باتن، فإن التعويضات هي أكثر ما تطلبه الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومع ذلك لا يزالن يتلقين أقل قدر منه. وأود أيضاً أن أهنئ السيدة مراد والمملكة المتحدة على إطلاق "مدونة مراد" غداً، وهي مبادرة هامة لوضع الناجيات في محور التحقيقات والتوثيق للعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

يسير التمويل والموارد جنباً إلى جنب مع رصد وتنفيذ جميع تلك التوصيات الثلاث. وكما أبرز مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ورددته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمجتمع المدني، فإن حجم الموارد أبعد ما يكون عن أن يكون مساوياً لحجم الإجراءات اللازمة

في الميدان. ويجب على أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة قاطبة أن يوحدوا جهودهم لضمان أن يكون لدى الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ما يلزم من الخبرة والتمويل وإمكانية الوصول.

وأخيراً، ندرك جميعاً أن المشكلة الكبرى هي الافتقار إلى الإرادة السياسية. وبإرسال إشارة جماعية قوية في جميع قرارات المجلس وفي حوارنا مع أطراف النزاع، يجب أن نذكرهم بالتزاماتهم وأن نؤثر في أعمالهم. ويجب أن نصرّ على مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وحمايتها من العنف، ليس كغاية في حد ذاتها فحسب، بل كشرط مسبق للسلام والاستقرار.

ويحدوني الأمل في أن يرسل المجلس إشارة قوية اليوم، ويدين بوضوح أي استخدام للعنف الجنسي المتصل بالنزاع وكل استخدام له.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب بكم، اللورد طارق أحمد، وأن أشكركم على ترؤسكم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. ويسرنا انضمام المملكة المتحدة إلى الالتزام المشترك لرئاسة مجلس الأمن بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونرحب بتزايد عدد الموقعين.

وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة براميلا باتن على إحاطتها المفصلة وعلى العمل الحاسم الذي قام به مكتبها.

وأود أن أشكر السيدة مراد على إحاطتها الثاقبة. ولطالما أبدت دولة الإمارات العربية المتحدة إعجابها بالعمل الشجاع الذي قامت به السيدة مراد، ونفخر بدعم "مبادرة نادية" – وهي منظمتها غير الربحية التي تمكن للنساء اليزيديات الشجاعات في العراق.

كما استمعت بعناية إلى الإحاطتين اللتين قدمتهما السيدة كركوتلي والسيدة برهانو.

إن العنف الجنسي والجنساني آفة دنيئة، ويجب على المجلس أن يفعل المزيد لمنعه في حالات النزاع. فعندما يستخدم هذا العنف كأداة للحرب، فإنه يؤدي إلى تفاقم النزاع وانتكاس التقدم المحرز نحو إقامة مجتمعات شاملة ومتكافئة ومستقرة. ومع تزايد معدل النزاع وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم، تزداد أيضا التقارير المقلقة عن حالة النساء والفتيات في تلك الأماكن.

ولا تزال النساء والفتيات في أفغانستان يتعرضن للاستعباد الجنسي والاغتصاب. ففي سورية والعراق، لا يزال لأعمال داعش الشنيعة تأثيرها. وعلى الحدود الأوكرانية، يستهدف المتاجرون بالبشر والجنس النساء والفتيات أثناء فرارهن من النزاع. واليوم سمعنا أيضا عن التجارب المأساوية التي تواجهها النساء والفتيات في العديد من النزاعات الأخرى.

ولذلك ترحب الإمارات العربية المتحدة بالتركيز على الوقاية الهيكلية وبناء القدرة على المجابهة والمساءلة في تقرير الأمين العام (S/2022/272). وتقع على عاتق مجلس الأمن وسائر أعضاء الأمم المتحدة، بوصفهم أعضاء في المجتمع الدولي، مسؤولية إعطاء الأولوية للوقاية، وكفالة المساءلة، ووضع حد لهذا الرعب. وفي هذا الصدد، نود أن نقدم التوصيات التالية.

أولا، إن أكثر الاستجابات فعالية للعنف الجنسي والجنساني هي منع حدوثه في الأصل. وعلى نحو ما أشارت الممثلة الخاصة مرارا وتكرارا، تتطلب استراتيجيات الوقاية الفعالة معالجة الأسباب الجذرية، وأبرزها عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين والأعراف الاجتماعية الضارة. ويشمل ذلك تعزيز قدرة النساء والفتيات على المجابهة من خلال كفالة تمتعهن بفرص متساوية للانخراط في الحياة العامة والحصول على التعليم والمشاركة الاقتصادية. ولذلك فإن الإقرار بدورهن وفهمه بوصفهن عناصر فاعلة للتغيير وعضوات نشيطات في المجتمع هو الخطوة الأولى في مجال الوقاية.

ثانيا، يلزم السعي لتحقيق المساءلة من خلال دعم سيادة القانون وتعزيزها. وتكون هناك فترة تحول بعد النزاع والأزمة لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية ذات الصلة، مثل المؤسسات القائمة على إنفاذ القانون وقطاع الأمن، حتى تتمكن من دعم سيادة القانون على نحو أفضل. ويمكن أن يكون بناء القدرات، إذا اقترن بنشر الخبرات في مجال المساواة بين الجنسين والحماية باتباع نهج يركز على الناجيات، أداة حاسمة لإنشاء نظام يعزز المساءلة.

ثالثا، يجب أن يحمل المجتمع الدولي الجماعات المسلحة غير التابعة للدول المسؤولية عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، لأسباب ليس أقلها أنها أصبحت أطرافا فاعلة رئيسية على نحو متزايد في حالات النزاع. وتلزم المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الأدوات القوية التي يمكن لمجلس الأمن أن يحقق ذلك من خلالها أن يدرج العنف الجنسي المتصل بالنزاع كمعيار قائم بذاته لتحديد الجزاءات المفروضة على الإرهابيين والأفراد والكيانات، كلما كانوا مسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اعتمده المجلس مؤخرا بتصنيف الحوثيين ككيان، بما في ذلك لارتكابهم جريمة اتباع سياسة العنف الجنسي في النزاع. وتسهم هذه الجهود في منع وقوع تلك الجرائم والتصدي لها في الميدان، ويجب أن يظل أعضاء المجلس محافظين على الاتساق في النهج الذي يتبعونه.

وفي الختام، لا يوجد مبرر لاستمرار العنف الجنسي المتصل بالنزاع كحقيقة واقعة. ويجب على المجلس والأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن يعملوا معا وأن يجعلوا من القضاء على هذه الجرائم نهائيا مسألة ذات أولوية.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نشكر المملكة المتحدة على عقد المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة المهمة. والشكر موصول للممثلة الخاصة للأمين العام براميلا باتن وجميع مقدمي الإحاطات الآخرين على تشاطر أفكارهم.

لقد اضطلع المجتمع الدولي، خلال العقود الثلاثة الماضية، بدور مهم في إصلاح عملية المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وبذلك بعث برسالة قوية مفادها أن العنف الجنسي لا مكان له في العالم المتحضر. وقد أسهم قيام المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، بالمقاضاة على الجرائم الجنسية المتصلة بالنزاع، وكذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بالعنف الجنسي، ومبادرة المملكة المتحدة لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، في التصدي لتلك المسألة المعقدة والحساسة برمتها.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، من المحزن حقا أن يستمر العنف الجنسي في حالات النزاع بلا هوادة وسط ثقافة الإفلات من العقاب كأسلوب من أساليب الحرب والتعذيب والإرهاب في النزاعات المسلحة، وخاصة من جانب الجهات الفاعلة غير التابعة للدول. ومرة أخرى، وعلى الرغم من الإطار المحكم الذي وضعه مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٧ مع إطلاق مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، فإن مستويات امتثال أطراف النزاع لا تزال منخفضة.

فغالبية الأطراف المدرجة في التقرير السنوي للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2022/272) هم الجناة المتمادون في ارتكاب جرائم العنف الجنسي أو التحريض عليه في سياقات مسلحة. ويجب وقف ذلك. ويجب أن يركز المجلس على تحديد الثغرات في التنفيذ وسدها لمنع وقوع الفظائع وتيسير إعادة تأهيل الناجيات وإعادة إدماجهن.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على المسائل الست التالية لكي ينظر فيها المجلس. أولا، تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن مقاضاة وردع هذه الجرائم وحالات النزاع على أراضيها، حتى وإن زُعم أن أطرافا فاعلة غير تابعة للدول هي التي ارتكبتها. وينبغي أن تكفل الدول الأعضاء المقاضاة الفعالة عن العنف الجنسي بوصفه جريمة قائمة بذاتها.

ثانيا، يجب على الأمم المتحدة أن تساعد السلطات الوطنية، بناء على طلبها، في تطوير قدراتها على تعزيز أطرها القانونية الوطنية وهياكلها ذات الصلة من أجل التحقيق السريع مع الجناة ومقاضاتهم. وينبغي أن يكون ذلك أيضا أولوية في حالات ما بعد انتهاء النزاع بغية التصدي بصورة كلية لأوجه عدم المساواة الهيكلية والشاملة بين الجنسين التي تديم العنف الجنسي.

ثالثا، يجب أن تعتمد الدول الأعضاء نهجا يركز على الضحايا لمنع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة والتصدي له، تمشيا مع القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي يسعى إلى تعزيز العدالة والمساءلة ويدعو إلى اتباع نهج يركز على الناجيات في منع العنف الجنسي المتصل

بالنزاعات والتصدي له. ويجب أن تكفل الدول توفير ما يكفي من التركيز والموارد لتقديم المساعدة الشاملة وغير التمييزية لضحايا العنف الجنسي عن طريق توفير الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية.

ومعالجة وصمة العار الدائمة التي تلحق بالناجيات و من العنف الجنسي، والخوف من الانتقام من قبل الجناة، هي من ضمن نقاط الانطلاق الرئيسية في تعزيز عملية المساءلة، مما يساعدهم على الإقدام على التكلم إلى المحققين والإدلاء بشهاداتهم في المحكمة.

رابعا، لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف المؤديان إلى الإرهاب هما أكبر تهديد عالمي للسلم والأمن، وتعاني النساء بشكل غير متناسب في النزاعات الناجمة عنهما. ولا يزال العنف الجنسي الذي يمارسه الإرهابيون أساسا ضد النساء والفتيات، والذي يستهدف بصورة متزايدة الرجال والفتيان، مدعاة للقلق. ولا بد من كسر الصلة بين الإرهاب والاتجار والعنف الجنسي في النزاعات المسلحة.

خامسا، يلزم تعزيز نظم الجزاءات وغيرها من التدابير المحددة الهدف التي يتخذها المجلس بغية استخدام كامل إمكاناتها لردع مرتكبي العنف الجنسي في النزاعات المسلحة.

وأخيرا وليس آخرا، يجب أن توفر الدول الأعضاء بيئة مواتية لمشاركة المرأة وإدماجها في العمليات السياسية وصنع القرار. وقد انتقلت الهند من تنمية المرأة إلى التنمية التي تقودها المرأة. وما فتئنا ندعو إلى تلك الفكرة من أجل إرساء السلام الدائم في دول جوارنا، بما في ذلك في أفغانستان، تمشيا مع القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، وخاصة فيما يتعلق بالنساء والأطفال والأقليات.

في عام ٢٠١٧، انضم رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى مبادرة دائرة القيادة التي أعلنها الأمين العام رسميا في الاجتماع الرفيع المستوى لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ووقعت الهند كذلك على الاتفاق الطوعي للأمين العام المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

وانفردت الهند بأنها أرسلت أول وحدة شرطة مشكلة من النساء إلى ليبريا في عام ٢٠٠٧. وهذه الوحدة خففت من حوادث الجريمة ضد المرأة، وردعت العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وساعدت على إعادة بناء السلامة والثقة فيما بين السكان الليبريين. وفي تلك العملية، قامت أيضا بتفعيل روح القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، وتطبيقه عمليا. وتقوم هؤلاء النساء الهنديات الشجاعات بدوريات في شوارع مونروفيا ليلا، ويعلمن المرأة الليبرية مهارات الدفاع عن النفس، ويقدمن دروسا في مكافحة العنف الجنسي.

وترحب الهند باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين ٢٠١٨-٢٠٢٨ لزيادة عدد النساء العاملات في حفظ السلام. كما نؤيد زيادة نشر مستشاري شؤون حماية المرأة من أجل وضع ترتيبات فعالة للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في الميدان.

وختاما، تؤكد الهند من جديد التزامها بالإسهام بنشاط في المسعى الجماعي للتصدي بفعالية للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح.

السيد بارغا سينترا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): من المؤسف للغاية أن أقف هنا اليوم مرة أخرى للدعوة إلى إنهاء جريمة غير مقبولة على الإطلاق، ترتكب في معظمها ضد النساء والفتيات، ولكن أيضا ضد الرجال والفتيان. إن العنف الجنسي في حالات النزاع يدمر النسيج الاجتماعي للمجتمعات. فهو يسبب صدمة نفسية طويلة الأمد، وله تأثير مباشر على قدرة السلام على الصمود وعلى آفاق التنمية المستدامة.

وينبغي الآن للجناة، سواء كانوا أطرافا فاعلة حكومية أو غير حكومية، أو إرهابيين أو مرتزقة، أن يفكروا مليا قبل ارتكاب هذه الجرائم. لكنهم لا يتوقفون. وهم مستمرون لأنهم يعلمون، على الأرجح، أن أفعالهم ستمر بدون عقاب، على الرغم من أنهم يرتكبون انتهاكات معروفة جيدا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهي أعمال بغيضة محظورة في أوقات الحرب والسلم على السواء.

إن الإحاطات التي قدمت اليوم وأحدث تقرير للأمين العام (S/2022/272) يذكران بشكل صارخ بأن الكفاح من أجل إنهاء العنف

الجنسي بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب وأداة للترهيب والسيطرة الاجتماعية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع لم ينته بعد.

وتشكر البرازيل المملكة المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم، وتشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالممثلة الخاصة براميلا باتن على عملها ومكتبها على الدور الحاسم الذي يؤديه في الجهود الدولية لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. كما نشكر السيدة نادية مراد والسيدة ماريانا كركوتلي والسيدة هيلينا برهانو على شهاداتهن. إذ يظهرن لنا قوة العمل الملتزم الذي تضطلع به الضحايا أنفسهن ومنظماتهن في الميدان.

إن التصدي لثقافة الإفلات من العقاب السائدة على جريمة العنف الجنسي في النزاع أمر بالغ الأهمية، ليس كوسيلة للتعويض فحسب، بل أيضا لتحقيق العدالة من خلال محاسبة الجناة عن جرائمهم. وكما تبين التجربة، إنها أيضا أداة هامة لمنع السيناريوهات المروعة التي وصفتها التقارير المذكورة أعلاه وعدد لا يحصى من الشهادات الأخرى.

وكما أخبرتنا السيدة سيما بحوث يوم الاثنين (انظر S/PV.9013) وأكدت السيدة براميلا باتن اليوم، فإن الأعلام الحمراء ترفرف الآن في جميع أنحاء العالم مع الإبلاغ عن ادعاءات بالعنف الجنسي في سياق النزاع في أوكرانيا. وتكرر البرازيل دعواتها إلى إجراء تحقيقات مستقلة عاجلة في هذه الادعاءات، وترحب بمشاركة خبراء مهرة وذوي خبرة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتحقيق في العنف والاعتداء والاستغلال لأغراض جنسية في أعمال لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

وينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب على النحو المناسب لجميع الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات النزاع المدرجة في جدول أعماله. يجب أن تعترف الاستجابة بالمشكلة وأن تعزز، عند الاقتضاء، ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة لتوطيد التغييرات الحقيقية في الميدان.

وتقدم التقارير الأخيرة عن جنوب السودان روايات مروعة عن استخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب وتذكرنا بالعواقب الوخيمة لانتشار الإفلات من العقاب على العنف الجنسي في النزاع. ويعرب القرار ٢٦٢٥ (٢٠٢٢) الذي أقر مؤخرا بشأن جنوب السودان، والذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، عن قلقه البالغ إزاء تلك التقارير الجارية ويؤكد على الحاجة الملحة لإجراء تحقيقات في الوقت المناسب، ليس فقط لدعم المساءلة ولكن أيضا لتوفير المساعدة والحماية للناجين. ويمكّن البعثة من مكافحة جرائم العنف الجنسي في إطار توجيهها الأساسي لحماية المدنيين. وفي الواقع، قد تستخدم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مجموعة متنوعة من الوسائل ومناطق الانتشار لردع العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس ومنعه والتصدي له، بما في ذلك عن طريق تيسير الوصول إلى المنظمات التي تقدم الخدمات والدعم للناجين.

ومع ذلك، فإن وجود مثل هذه الأحكام في قرارات المجلس ليس كافيا. يجب على مجلس الأمن أن يعالج على وجه الاستعجال أوجه النقص في التمويل التي تمنعه من تقديم استجابة مرضية. ويشمل ذلك توفير الموارد، على سبيل المثال، لمواصلة نشر مستشارين لحماية المرأة لإحداث تغيير سلوكي من خلال المشاركة مع أطراف النزاع.

ومن الضروري أيضا ضمان أن يشمل تدريب قوات الأمم المتحدة وأفرادها قبل النشر بناء القدرات على التعرف على جرائم العنف الجنسي في النزاعات والتصدي له، بما في ذلك ما يتعلق بالإنذار المبكر والتخفيف من حدة المخاطر. وينبغي تدريب القوات للمساعدة في تهيئة بيئة تمكن الضحايا الباقين على قيد الحياة من التماس الدعم ومحاكمة الجناة على جرائمهم.

ونادرا ما تعالج اتفاقات السلام وترتيبات ما بعد النزاع حالة الذين تعرضوا للعنف أثناء النزاع وما بعده. وبدعم من لجنة بناء السلام، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الدعوة إلى تضمين اتفاقات السلام إشارات للقضاء على جميع أشكال العنف الجنسي، وخاصة ضد جميع النساء والفتيات، نظرا لأهمية ذلك وللأحكام المتعلقة بالمساءلة عن العنف الجنساني.

كما أن تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات صنع القرار ومحادثات السلام يعني أيضا معالجة الأسباب

الجذرية للعنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين والأعراف الاجتماعية الضارة التي تؤدي إلى وصم الناجيات والتمييز ضدهن.

ونرحب ترحيبا حارا بأي خطوة نحو تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بحضوركم، السيد الرئيس، لرئاسة جلسة اليوم. وأشكر الممثلة الخاصة باتن وممثلات المجتمع المدني على إحاطاتهن.

ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2022/272)، لا يزال العنف الجنسي يستخدم كأسلوب من أساليب الحرب والإرهاب يسبب معاناة عميقة للفئات الضعيفة، مثل النساء والفتيات. وتدين الصين بشدة جميع أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير شاملة للتصدي للمشكلة. وفي ذلك الصدد. أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

أولا، يجب علينا بناء أساس متين للسلام بتكثيف جهود منع نشوب النزاعات والتسوية السياسية. والنساء والفتيات، بوصفهن أضعف الفئات في سياق النزاع والاضطرابات، هن الضحايا الرئيسيات للعنف الجنسي. وأفضل سبيل لضمان حمايتهن الأساسية هو منع نشوب النزاعات وتسويتها بغية القضاء على الأرض الخصبة للعنف الجنسي. وينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد استفادة مجدية من مجموعة الأدوات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وأن يكثف جهوده من أجل التسوية السياسية للقضايا الساخنة، وأن يعزز استخدام الوسائل السلمية، مثل التفاوض والمساعي الحميدة والوساطة. وينبغي لبعثات الأمم المتحدة السياسية وبعثات حفظ السلام، تمشيا مع ولاياتها، أن تؤدي أيضا أدوارها الواجبة في الإنذار المبكر للنزاعات وحماية الفئات الضعيفة.

ثانيا، يجب علينا مكافحة الإرهاب بغية القضاء على العنف ضد المرأة الذي يمارسه الإرهابيون والقوى المتطرفة. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت أنشطة الجماعات الإرهابية، كالاختطاف والاتجار بالبشر، فضلا عن العنف والاستغلال الجنسيين، متفشية بشكل متزايد. والعديد من مرتكبي العنف الجنسي الواردة أسماؤهم في تقرير الأمين العام هم جماعات إرهابية مدرجة في قائمة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدمج عن كثب القضاء على العنف الجنسي في النزاعات مع مكافحة الإرهاب عن طريق التقيد بمعايير موحدة ومكافحة جميع القوى الإرهابية والمتطرفة بصورة مشتركة بغية القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز قوة النساء وأن يدعم بنشاط تنمية المرأة وتمكينها. ويرتبط العنف الجنسي في حالات النزاع ارتباطا وثيقا بأسباب جذرية كهذه وباختلالات عميقة الجذور مثل عدم المساواة بين الجنسين وتخلف النمو. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج مسألة العنف الجنسي المتصل بالنزاع بطريقة متكاملة ضمن الإطار العام لتمكين المرأة وتنميتها، مع السعي إلى القضاء على التمييز الجنساني والمعاملة التفاضلية وإزالة الفجوة الإنمائية التي تواجهها المرأة وتعزيز التآزر بين مساعي المرأة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الضروري مواصلة زيادة نطاق المشاركة النشطة للمرأة وقدرتها التحويلية في ميدان السلام والأمن ودعم المشاركة الفعالة للمرأة بنشاط في عمليات السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم قيادة البلدان المعنية وأن يساند جهودها في السعي إلى تحقيق المساءلة. وتقع على عاتق البلدان المعنية المسؤولية الرئيسية عن منع ومكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع وحماية سكانها من النساء والأطفال. واستنادا إلى احترام السيادة القضائية للبلدان المعنية وقيادتها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة محددة الأهداف في مجالات سيادة القانون والأمن والمجالات الإنسانية وأن يساعد البلدان المعنية على توفير الحماية والدعم في الوقت المناسب لضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع وأن يكثف جهوده لبناء قدرات الأجهزة القضائية من أجل تقديم الجناة إلى العدالة وتحقيق العدالة للضحايا.

إن السيدة نادية مراد هي إحدى الناجيات من العنف الجنسي الذي ارتكبه تنظيم داعش الإرهابي. وتجربتها المأساوية مفجعة، في حين أن مثابرتها وشجاعتها مذهلتان. فهي تدافع، منذ أكثر من سبع سنوات، عن الناجيات اليزيديات مثلها. ويمكن تلخيص كل ما طلبته في كلمتين – المساءلة والعدالة.

في شرق آسيا، توجد مجموعة من ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع من اللائي كن يعشن بذكريات مروعة ولكن لم يتمكن من الحصول على العدالة حتى وفاتهن. وتتكون هذه المجموعة من أفراد قام الجيش الياباني بتجنيدهن قسرا إبان الحرب العالمية الثانية وحولهن إلى "نساء متعة". وخلال تلك الفترة، جند الجيش الياباني مئات الآلاف من النساء والفتيات من الصين وشبه الجزيرة الكورية وجنوب شرق آسيا وبلدان ومناطق أخرى قسرا كنساء متعة وأصبحن سجينات في الجحيم. وقد تعرضن للعنف الجنسي المروع، عقليا وجسديا.

ومع ذلك، ومما يثير استياءنا، أن بعض القوى في اليابان تمسكت بعناد على مدى عقود بالمفاهيم الخاطئة وظلت تحاول إنكار تاريخها العدواني وتبييض صفحته. ومؤخرا في الشهر الماضي، حرّفت بعض الكتب المدرسية الصادرة بموافقة الحكومة اليابانية مرة أخرى الحقائق التاريخية من خلال التلاعب بالكلمات في محاولة للتهوين من الذنب التاريخي الناجم عن التجنيد القسري لنساء المتعة والتهرب منه. ونحث اليابان رسميا على مواجهة تاريخ عدوانها والتأمل فيه والتعامل بطريقة مسؤولة مع المسائل المتبقية من ذلك التاريخ مثل التجنيد القسري لنساء المتعة وتحقيق العدالة للضحايا والناجيات، وعلى الخضوع للمساءلة أمام شعوب البلدان التي غزتها حتى لا تستمر في تقويض ثقة جيرانها الآسيويين والمجتمع الدولي.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة الحاسمة. ويدل عدد المتكلمين في حد ذاته على الأهمية البالغة التي توليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذه المسألة.

لقد تأثرنا بالرسالة القوية للسيدة مراد. ونشكرها، وكذلك السيدة كاركوتلي والسيدة برهانو. ومرة أخرى، نشكركم، سيدي الرئيس، وفريق المملكة المتحدة، على تمكيننا من الاستماع إلى هذه الأصوات الهامة في مناقشتنا. وهم يشهدون على مدى حاجتنا إلى الاستماع إلى المجتمع المدني في مجلس الأمن.

نعرف جميعًا الأساس الذي نستند إليه بشأن هذه المسألة. فلفترة طويلة جدا، لم يتم الاعتراف بجرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع بوصفها جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب، وبالتالي نادراً ما تمت مقاضاة مرتكبيها، هذا إن جرت مطلقا. ولحسن الحظ، تغير ذلك خلال العقود الثلاثة الماضية، ولكنه بالتأكيد ليس كافيا، حيث لا تزال الفظائع وأعمال العنف المتصلة بالنزاع والقائمة على الميل الجنسي مستمرة في أجزاء كثيرة من العالم. ولا يزال العنف الجنسي يُستخدم كسلاح من أسلحة الحرب والترهيب لمعاقبة المدنيين وترويع المجتمعات المحلية وتفكيك الأسر بسبب الاختيار السقيم تماما للجناة.

فالنساء يُغتصبن والرجال يُعّذبون ويتم استغلال الفتيات وبيعُهن ويُولد أطفال لأمهات مغتصبات وينتهي بهم الأمر إلى استبعادهم من قبل مجتمعاتهم المحلية. وهذا ما حدث ولا يزال يحدث في العديد من مسارح الحروب، من تيغراي إلى سوريا، ومن ميانمار وأفغانستان إلى اليمن، ولكن ليس في هذه البلدان فحسب؛ فالقائمة أطول بكثير.

ومما يؤسف له أن هناك حالة جديدة نرى فيها، مع مرور الأيام، صورا مروعة جديدة تنبثق من ظلام الحرب في أوكرانيا ونسمع شهادات جديدة تقشعر لها الأبدان من النساء والفتيات اللاتي اغتصبهن المعتدون الروس. وقبل يومين فقط، قالت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، متحدثة عن الحالة في أوكرانيا، في هذه القاعة: "إننا نسمع بشكل متزايد عن عمليات اغتصاب وعنف جنسي" (انظر S/PV.9013). لقد كان تحذيرا صارخا مما هو آت.

وفي تحقيق موثق جيدا بشكل ملحوظ، وهو مثال ممتاز من هذا النوع، تروي صحيفة "نيويورك تايمز" جزءا من قصة بوتشا، مسرح الرعب هذا. فقد أظهرت أدلة تم الكشف عنها أن الجنود الروس لم يقتلوا الناس بشكل متهور وسادي انتقاما لهزيمتهم فحسب، بل إن هناك ما هو أكثر من ذلك: فقد اُحتجزت امرأة لاسترقاقها جنسيا في قبو قبل إعدامها بدم بارد. ويتحدث أمين المظالم الأوكراني عن حالات

مروعة من العنف الجنسي شملت مجموعة من النساء والفتيات اللائي اُحتُجزن في قبو منزل لمدة ٢٥ يوما، مشيرا إلى أن تسعا منهن صرن حوامل الآن دون إرادتهن. وبارتكابهم هذه الجرائم الدنيئة وإنكارها بشكل منهجي، كما سمعنا الجناة يفعلون، فإنهم يقتلون الضحايا مرتين.

إن هذا هو الجانب النبيل الوحيد المزعوم لهذه الحرب: نحن نعلم أن الأكاذيب هي العمود الفقري لكل ديكتاتورية، وقد جعلتها روسيا أسلوب الاتصال الرئيسي لها. ويجب ألا تُترك هذه الجرائم من دون مساءلة. ويجري تحديد هوية الجناة ويجب مقاضاتهم وإدانتهم.

إن جميع أطراف النزاع، سواء كانت دولا أو جهات من غير الدول، ملزمة بالقانون الدولي. وبينما كان يُنظر إلى العنف الجنسي في الماضي على أنه نتيجة ثانوية للحرب، فإنه يُعترف به الآن بوصفه جريمة حرب وتحديا أمنيا أساسيا. وهو محظور بموجب العديد من الأطر القانونية الدولية وقرارات مجلس الأمن. ولذلك، أود أن أردد أسئلة الممثلة الخاصة باتن: لماذا لا يزال هذا العنف منتشرا على نطاق واسع في النزاعات من أوكرانيا إلى ميانمار، ومن أفغانستان إلى جنوب السودان؟ لماذا لا تزال بعض الجهات الحكومية تتغاضى عن العنف الجنسي كوسيلة من وسائل الحرب؟

والحقيقة غير المقبولة والمؤسفة هي أنه على الرغم من الجهود الجماعية، فإن العنف الجنسي المتصل بالنزاع يمر من دون عقاب إلى حد كبير. فلدينا القوانين، ولكن لا يوجد تطبيق لها بشكل سليم. ونحن نعبر عن غضبنا، ولكن ينتهي بنا الأمر لاتخاذ إجراءات لا تُذكر، وهذا ما يجب أن ينتهي.

وقد شهدنا، بوصفنا منتمين إلى منطقة كانت في الماضي غير البعيد مسرحا لنزاعات ومعاناة إنسانية كبرى، كيف اُستُخدم العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب ضد المدنيين. فالعنف الجنسي كان سلاح حرب حقيرا وأداة للإذلال، استُخدمت على نطاق واسع في النزاع الذي دار في كوسوفو في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩. وتركت هذه الجريمة المروعة أثرا عميقا على الناجيات والمجتمع على حدٍ سواء.

ولئن كانت الجرائم الجنسية المرتبطة بالنزاع المرتكبة في كوسوفو لم تُدرج للأسف قط في تقارير الأمين العام عن العنف الجنسي ولا في مرفقاتها، فإننا نشيد بهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعملها في مساعدة سلطات كوسوفو وتدريبها على التحقيق في جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها ومعالجة إرثها من خلال اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يركز على الناجيات، حيث يجب سماع أصوات أكثر من ٠٠٠ ٢٠ من النساء والفتيات اللاتي اُعتدي عليهن أثناء النزاع في كوسوفو، تماما مثلما يجب سماع أصوات جميع الناجيات و من العنف الجنسي في أي مكان من العالم. وفي هذا الصدد، نشيد بالممثلة الخاصة باتن على نشرها مختارات تحت عنوان "بكلماتهم الخاصة: أصوات الناجيات و من العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومقدمي الخدمات"، والتي تتضمن ١٥٠ قصة مؤثرة ومفجعة ترويها الناجيات والناجون ومقدمو الخدمات.

وإذا ما تأمل المرء في كلماتهم، يفهم القوة المدمرة والطبيعة اللاإنسانية لتلك الجريمة المروعة. فهي لا تلحق الضرر فقط بفرد واحد أو أسرة واحدة أو حتى مجموعة واحدة، بل تؤثر سلبا على أسر ومجتمعات بأكملها، وتقوض الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتقوض التقدم الاقتصادي، كما قلتم عن حق أيها اللورد أحمد.

إذا أردنا في نهاية المطاف القضاء على هذه الآفة العالمية، يجب أن نكون قادرين على القيام بالمزيد وعلى أفضل وجه، أي أن نتصرف.

أولا، يجب أن نعطي الأولوية للوقاية، ويمكننا أن نسهم بإدراج مسألة منع العنف الجنسي المتصل بالصراعات والتصدي له عندما نقوم في المجلس بإنشاء ولايات عمليات السلام وتجديدها. وقد أثبت نشر مستشارين في مجال حماية المرأة فعالية كبيرة في ضمان الحصول على معلومات في أوانها أكثر دقة وأكثر موثوقية فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالصراع في الميدان.

ثانيا، كما يتفق الجميع، يجب علينا تحسين وتعزيز المساءلة؛ ويجب أن تتمثل أولوياتنا في ضمان المساءلة عن طريق إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات. ونؤيد بقوة عمل فريق خبراء

الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات الصراع، فضلا عن الأحكام التشريعية النموذجية والإرشادات التي أصدرها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام.

ترحب ألبانيا بالخطوات التي اتخذتها بعض البلدان الخاضعة للولاية القضائية العالمية في محاكمها الوطنية، وتشجع على اتباع نهج أكثر تنسيقا فيما بين الدول لتحقيق تلك الغاية. سنغدو سعداء جدا باتباع مدونة مراد في جمع الأدلة، لأن الأدلة وحدها هي التي يمكن أن تؤدي إلى المساءلة، والمساءلة تساعد على التئام الجروح. وينبغي لنا في المجلس أن ندرج العنف الجنسي كمعيار قائم بذاته لفرض جزاءات محددة الأهداف عندما لا نستطيع أن نفعل ما هو أفضل من ذلك.

يجب أن تكون الرسالة واضحة: لن يفلت من يد العدالة، أي شخص قام بالترويج للعنف الجنسي أو مارسه أو يخطط للممارسته كأسلوب من أساليب الحرب.

ثالثا وأخيرا، يجب أن نكفل المشاركة الفعالة والآمنة للمجتمع المدني، كما كان الحال اليوم، ولا سيما المنظمات النسائية، في جهودنا الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالصراع في جميع المراحل، بما في ذلك الجبر وإعادة التأهيل. ويجب أن نحمي الناشطات، ومن بينهن المدافعات عن حقوق الإنسان، والصحفيات، وبانيات السلام واللواتي يعملن مباشرة في مجال العنف الجنسي المتصل بالصراع، من أي شكل من أشكال الانتقام.

في الختام، فإن قضاء بعض الوقت لإدانة هذه الجرائم فقط ليس خيارا. ويجب أن نقوم بعمل ملموس من خلال القيام بطائفة كاملة من الخطوات، من قبيل منع العنف، وحماية الأفراد، ومعاقبة الجناة، وتوفير سُبل الانتصاف للضحايا والناجيات. لا يكون للإطار القانوني قيمة إلا إذا تم تنفيذه. وبخلاف ذلك، لا يعدو كونه ورقة مطبوعة.

يجب أن نستخدم الروايات الأخيرة لضحايا العنف الجنسي في أوكرانيا، وفي أي مكان آخر في العالم، كجرس إنذار أكثر إلحاحا: لا ينبغي لأي مرتكب جريمة أن يفلت من العقاب – لا في أوكرانيا، ولا في اليمن، ولا في أفغانستان، ولا في سوريا، ولا في كوسوفو، ولا في أي مكان.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم، ولا سيما إحضار هذه الأصوات القوية من المجتمع المدني إلى طاولة المجلس. إن العمل الذي تقوم به نادية وماريانا وهيلينا لحماية الناجيات من العنف الجنسي والدفاع عنهن عمل لا يقدر بثمن. وأشكرهن على شجاعتهن، إنها الشجاعة التي نحتاج إليها هنا والالتفات إليها، كما ذكرت نادية.

أود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع باتن على عملها وعمل فريقها. إن عملها الدؤوب في توثيق تلك الجرائم البشعة أمر في غاية الأهمية.

إن تقرير الأمين العام (S/2022/272) يجسد ذلك بمنتهى الوضوح. العنف الجنسي المرتبط بالصراع منتشر، ويمر بدون عقاب، ويدمر الأرواح والمجتمعات. ولا يزال يستخدم كسلاح مروع وغير قانوني من أسلحة الحرب والتعذيب والإرهاب. ومع انتشار الإفلات من العقاب على نطاق واسع، يتصرف الجناة من دون خوف من العواقب.

يساورنا قلق عميق إزاء تزايد استخدام العنف الجنسي لإسكات النساء، ولا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان واللواتي يتجرأن على الكلام سياسيا. والتقارير المروعة الواردة من أفغانستان وميانمار دليل خطير على ذلك.

إن تقييد حيز المجتمع المدني، المقترن بالتهديدات والعنف، وكره النساء، ليس أمرا غير مقبول فحسب، بل إنه خطير تماما. وفي أي مكان لا تستطيع فيه المرأة أن تشارك بحرية في الحياة العامة، فإنها لا تحرم من حقوقها فقط، بل يمنع المجتمع أيضا من تحقيق كامل إمكاناته ويحول دون تحقيق السلام المستدام.

نتفق مع الأمين العام على أنه لا يوجد اهتمام كاف بالوقاية. لقد فشلنا مرارا وتكرارا في منع تصاعد العنف الجنسي وحماية الناجيات. والأمثلة الصادمة الموثقة في إثيوبيا الواردة في التقرير المشترك بين الأمم المتحدة واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان تخبرنا بذلك بوضوح. وكما سمعنا توا من هيلينا، فإن هذه ليست سوى عينة من الاستخدام الواسع النطاق والمنهجي للعنف الجنسي الذي حدد الصراع في إثيوبيا.

إن جميع أطراف ذلك الصراع متهمة بارتكاب أعمال عنف جنسي فظيعة.

ويساورنا قلق عميق لأننا في هذا الوقت من العام المقبل سنناقش شهادات مماثلة ناشئة عن غزو روسيا لأوكرانيا، حيث رأينا ما يكفي من التقارير الموثوقة لكي نؤمن بأن العنف الجنسي يحدث بالفعل على نطاق واسع.

إن خريطة الطريق إلى الوقاية واضحة. وهناك إطار عمل قوي، بما في ذلك قرارات المجلس، التي تجرم العنف الجنسي المتصل بالصراع وتمكن من محاسبة مرتكبيه؛ وتمنع الانتهاكات في المستقبل؛ والأهم من ذلك، أنها تكفل تحقيق العدالة للناجيات. والفجوة الحقيقية هي في التنفيذ. وكما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام صباح اليوم، ماذا تعني قرارات المجلس لضحايا العنف الجنسي المتصل بالصراع والناجيات منه؟

يجب أن تضع أطراف نصب أعينها وفي أذهانها أن الصراع حقيقة وأن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يمكن أن يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويجب محاسبة الجناة. وتؤدي المحاكم المحلية والإقليمية والدولية جميعها دورا أساسيا في القيام بذلك.

على سبيل المثال، أظهرت المحكمة الجنائية الدولية الحكم بالإدانة في قضية، بيمبا وأونغوين، أن العنف الجنسي لن يعامل بعد الآن كجريمة جانبية. ومع ذلك، وكما أبرز الأمين العام، لم يحل المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية سوى عدد ضئيل جدا من الحالات، بما في ذلك الحالات التي أبلغ فيها عن تفشي العنف الجنسي المتصل بالصراع على نطاق واسع.

وفي سوريا، فإن الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم وفق تصنيف القانون الدولي لها والمرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة، قامتا بدور أساسي في سد فجوة المساءلة التي خلفها تقاعس المجلس.

إن جمع الأدلة والحفاظ عليها أمر أساسي لضمان المساءلة وقد مكَّن من إصدار إدانات بجرائم العنف الجنسي على المستوى المنزلي. وقد رأينا ذلك مؤخرا في إجراءات كوبلنز في ألمانيا، كما ذكر آخرون.

يتعين علينا أيضا أن نكفل إدراج منع العنف الجنسي المتصل بالصراع في الأحكام التنفيذية لجميع الولايات التي وافق عليها المجلس. وكما أوصى فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، ينبغي أن ندمج مستشاري حماية المرأة في ميزانيات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما أثناء العمليات الانتقالية.

إن استخدام الجزاءات المحددة الأهداف على أساس العنف الجنسي المتصل بالصراع أداة هامة أخرى – وإن كانت غير مستغلة على نحو كافٍ – أداة متاحة للمجلس. إلى جانب سعينا لتحقيق العدالة، علينا إعطاء الأولوية لنهج يركز على جميع الناجيات، بما في ذلك الرجال والفتيان وكذلك أعضاء مجتمع المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية. ومن الضروري الحصول على الخدمات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والسن، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والدعم النفسي والاجتماعي.

هناك عوامل كثيرة تؤدي إلى تفاقم العنف الجنسي المتصل بالصراع. ومع ذلك، فإن السبب الأساسي والمتجذر يكمن في عدم المساواة. إن العنف الجنسي المرتبط بالصراع يمثل أفظع إساءة لاستخدام السلطة. إنه آفة مخزية لن تنتهي إلا عندما نفعل الشيء الصحيح ونتمسك بالمساواة بين الجنسين.

تعهد المجلس بالتزامات لا حصر لها بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالصراع؛ ومن ثم فإن هذا العنف لا يزال قائما. أما الآن فلنعمل على تنفيذه.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم المؤثرة جدا. وأكرر تأكيد دعمنا الكامل لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، براميلا باتن. وأشيد أيضا بالالتزام الرائع لنادية مراد، وأكرر من خلالها الإعراب عن امتناننا لجميع العاملين في الميدان لمكافحة آفة العنف الجنسي.

بالنظر إلى الحالة في أوكرانيا، التي لا تزال آخذة في التدهور، شعرنا بالفزع عندما علمنا بمزاعم الاغتصاب والعنف الجنسي. إن الأعداد المتضاعفة من الشهادات مرعب ويجب إجراء التحقيق فيه بنزاهة واستقلالية دون تأخير. ويجب ألا تمر تلك الجرائم بدون عقاب.

وتدين فرنسا بأشد العبارات استخدام العنف الجنسي كأسلوب أو وسيلة للحرب أو التعذيب أو الإرهاب، أينما حدث ذلك. وأشير هنا بصفة خاصة إلى حالات العنف الجنسي التي لوحظت في إثيوبيا وسورية واليمن، وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندين أي خطاب متحيز ضد المرأة أو معاد للنساء أو كاره للمثليين، يؤدي إلى تفاقم ذلك العنف.

ولمنع العنف الجنسي وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة، يستند عمل فرنسا إلى ثلاثة محاور.

أولا، تلتزم فرنسا بدعم الضحايا والناجيات ومرافقتهم. ونشيد بعمل السيدة مراد والدكتور موكويج في ذلك الصدد. وتفخر فرنسا بتبرعها بمبلغ ٦,٢ ملايين يورو للصندوق العالمي للناجين من آثار العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وبكونها عضوا في مجلس إدارته.

ونؤيد تنفيذ المشاريع التجريبية في الميدان، ولا سيما في العراق وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ولدينا في نيجيريا مشروع تجريبي سيساند الفتيات المختطفات من قبل جماعة بوكو حرام في عودتهن إلى المدارس أو التدريب. وتعتمد هذه المبادرات المختلفة على شركاء محليين لتوفير إمكانية الحصول على التعويضات الطبية والبدنية والنفسية والمالية.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم الجدير بالثناء، فإننا ندين ثقافة الإفلات من العقاب التي لا تزال قائمة. وندين أيضا الأعمال الانتقامية التي يتعرض لها المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان ممن يُعنون بهذه المسألة. وندرك أنه على الرغم من متانة الإطار المعياري، فإن تنفيذه ضروري ولكنه لا يزال غير كاف. ولا يزال تسعة وأربعون طرفا مدرجة أسماؤهم في مرفق تقرير الأمين العام (انظر S/2022/272، المرفق) ومعظمهم مدرج منذ سنوات عديدة.

وتتخذ المحاكم الفرنسية إجراءات في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال شكلت فرنسا، بالتعاون مع السويد، فريقا للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد السكان اليزيديين في سورية والعراق. ونكرر أيضا تأكيد دعمنا للدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية. وبالتوازي مع مكافحة الإفلات من العقاب، يجب على مجلس الأمن أيضا أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له، ولا سيما الجزاءات، التي تمثل تدبيرا رادعا لم يطبق تطبيقا كافيا حتى الآن.

وأخيرا، يجب علينا أيضا أن نواصل دعوتنا وأن نعزز التزاماتنا. ومن الأمثلة على ذلك إطلاق ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني في منتدى جيل المساواة. وعلى الصعيد الوطني، اعتمدنا أيضا خطة عمل ثالثة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى الصعيد الأوروبي، فإن ذلك هو هدف مؤتمر سيعقد في أيار/مايو بشأن دور المرأة في عمليات الوساطة.

وندعو جميع الدول إلى تجديد وتعزيز التزاماتها في ذلك المجال. وبالتعاون مع الأمم المتحدة، يجب علينا أيضا أن نزيد الوعي بالتزامات الأطراف، فضلا عن حقوق الضحايا. وهذا هو الهدف من دعمنا السياسي والمالي للمجتمع المدني، الذي يؤدي دورا لا غنى عنه في مجال الدعوة.

وكونوا مطمئنين إلى أن مكافحة العنف الجنسي ستظل في صميم أولويات فرنسا داخل المجلس. وستكفل فرنسا تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن توفير الموارد الكافية والضرورية للأفرقة في الميدان.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الضرورية وحسنة التوقيت. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة براميلا باتن؛ والحائزة على جائزة نوبل، السيدة نادية مراد؛ والسيدة ماريانا كاركوتلي والسيدة هيلينا برهانو على إحاطاتهم. وتدفعنا شهاداتهم إلى التفكير بتروٍ، ولكن قبل كل شيء إلى الالتزام باتخاذ إجراء.

ويتضمن تقرير الأمين العام (S/2022/272) سردا للسيناريوهات المعقدة والمدمرة حقا، في كثير من الحالات، التي تستمر فيها ممارسة العنف الجنسي في سياق النزاع، ويمر بدون عقاب. وغالبا ما يستخدم الاعتداء الجنسي والاغتصاب كسلاحي حرب ولكن لا يتم اكتشافهما. وفي كثير من الأحيان يكون الجناة مجرمين معاودين ويتمتعون بالإفلات التام من العقاب، في حين يظل ضحاياهم مهمشين ومحصورين في نطاق الاستجواب السخيف والإجراءات المرهقة في أنظمة العدالة الجنائية غير المصممة لخدمتهم أو فهمهم، وهو ما يحدث كما سمعنا في سورية واليمن.

وتدين المكسيك إدانة قاطعة جميع جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية هذه وتنضم إلى الآخرين في القول إن الكيل قد فاض. وفي الأمم المتحدة، يتعين علينا أن نحقق المزيد من الفعالية وأن نظهر التزاما جماعيا أكبر ضد تلك الجرائم غير المقبولة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل الجماعات المسلحة استخدام العنف الجنسي كتكتيك للسيطرة على الموارد الطبيعية. وفي إثيوبيا، انخرطت جميع أطراف النزاع تقريبا في أعمال وحشية، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والنقل المتعمد لفيروس نقص المناعة البشرية. وفي أفغانستان وميانمار والسودان، ارتكب العنف الجنسي ضد الناشطين السياسيين والناشطات السياسيات ممن يتظاهرون سلميا.

وعلى الرغم من الإطار المعياري، لا يزال الإفلات من العقاب هو القاعدة، وإمكانية لجوء الضحايا إلى القضاء هي الاستثناء. وصحيح أن الأسباب الكامنة وراء العنف الجنسي في النزاعات لا يمكن فهمها بمعزل عن عوامل أخرى، مثل عدم المساواة بين الجنسين أو التمييز، ولكن شرح تلك المسائل لا يكفي لحلها.

وقد عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي تشترك المكسيك في رئاسته مع أيرلندا، اجتماعا في نهاية العام الماضي بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، بمشاركة مستشارين لحماية المرأة تم نشرهم في بعثات مختلفة. وكانت إحدى نتائج ذلك الاجتماع مجموعة من التوصيات المحددة ذات الطابع العملي التي نعتقد أنها يمكن أن تكون مفيدة جدا. وسنعقد قريبا اجتماعا آخر بغية توفير الاستمرارية اللازمة لعملنا.

ويجب أن نبحث عن نهج تساعدنا على إيجاد بدائل أكثر واقعية وتركيزا وإجراءات أبسط. ويجب علينا الإقرار بمصداقية ما يقوله الضحايا والنظر في محاكم متخصصة تضم موظفين مدربين تدريبا مناسبا. ولذلك يجب أن نكفل التعجيل بالعدالة وعدم إقامتها بطريقة مجزأة.

وتؤيد المكسيك التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، وقد صاغت الردود التالية، التي من الواضح أنها تتماشى مع ما سمعناه صباح اليوم من مقدمي الإحاطات.

أولا، يجب تعزيز آليات المساءلة بنظم عدالة لديها شرطة وخبراء مدربون على التحقيق في الجرائم من منظور جنساني.

ثانيا، يجب كفالة وصول ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء من خلال آليات فعالة لتقديم الشكاوى، وتدابير للتعويض عن الأضرار الوظيفية، وعمليات جبر شاملة.

ثالثا، يجب عرض جميع القضايا التي لا تستطيع السلطات الوطنية أو لا ترغب في مقاضاتها أمام الهيئات الدولية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، المحكمة الجنائية الدولية.

إن الأعداد المتضاعفة من الشهادات مرعب ويجب إجراء التحقيق فيه بنزاهة واستقلالية دون تأخير. ويجب ألا تمر تلك الجرائم بدون عقاب.

وتدين فرنسا بأشد العبارات استخدام العنف الجنسي كأسلوب أو وسيلة للحرب أو التعذيب أو الإرهاب، أينما حدث ذلك. وأشير هنا بصفة خاصة إلى حالات العنف الجنسي التي لوحظت في إثيوبيا وسورية واليمن، وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندين أي خطاب متحيز ضد المرأة أو معاد للنساء أو كاره للمثليين، يؤدي إلى تفاقم ذلك العنف.

ولمنع العنف الجنسي وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة، يستند عمل فرنسا إلى ثلاثة محاور.

أولا، تلتزم فرنسا بدعم الضحايا و ومرافقتهم. ونشيد بعمل السيدة مراد والدكتور موكويج في ذلك الصدد. وتفخر فرنسا بتبرعها بمبلغ ٦,٢ ملايين يورو للصندوق العالمي للناجين من آثار العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وبكونها عضوا في مجلس إدارته.

ونؤيد تنفيذ المشاريع التجريبية في الميدان، ولا سيما في العراق وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ولدينا في نيجيريا مشروع تجريبي سيساند الفتيات المختطفات من قبل جماعة بوكو حرام في عودتهن إلى المدارس أو التدريب. وتعتمد هذه المبادرات المختلفة على شركاء محليين لتوفير إمكانية الحصول على التعويضات الطبية والبدنية والنفسية والمالية.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم الجدير بالثناء، فإننا ندين ثقافة الإفلات من العقاب التي لا تزال قائمة. وندين أيضا الأعمال الانتقامية التي يتعرض لها المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان ممن يُعنون بهذه المسألة. وندرك أنه على الرغم من متانة الإطار المعياري، فإن تنفيذه ضروري ولكنه لا يزال غير كاف. ولا يزال تسعة وأربعون طرفا مدرجة أسماؤهم في مرفق تقرير الأمين العام (انظر S/2022/272، المرفق) ومعظمهم مدرج منذ سنوات عديدة.

وتتخذ المحاكم الفرنسية إجراءات في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال شكلت فرنسا، بالتعاون مع السويد، فريقا للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد السكان اليزيديين في سورية والعراق. ونكرر أيضا تأكيد دعمنا للدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية. وبالتوازي مع مكافحة الإفلات من العقاب، يجب على مجلس الأمن أيضا أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له، ولا سيما الجزاءات، التي تمثل تدبيرا رادعا لم يطبق تطبيقا كافيا حتى الآن.

وأخيرا، يجب علينا أيضا أن نواصل دعوتنا وأن نعزز التزاماتنا. ومن الأمثلة على ذلك إطلاق ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني في منتدى جيل المساواة. وعلى الصعيد الوطني، اعتمدنا أيضا خطة عمل ثالثة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى الصعيد الأوروبي، فإن ذلك هو هدف مؤتمر سيعقد في أيار/مايو بشأن دور المرأة في عمليات الوساطة.

وندعو جميع الدول إلى تجديد وتعزيز التزاماتها في ذلك المجال. وبالتعاون مع الأمم المتحدة، يجب علينا أيضا أن نزيد الوعي بالتزامات الأطراف، فضلا عن حقوق الضحايا. وهذا هو الهدف من دعمنا السياسي والمالي للمجتمع المدني، الذي يؤدي دورا لا غنى عنه في مجال الدعوة.

وكونوا مطمئنين إلى أن مكافحة العنف الجنسي ستظل في صميم أولويات فرنسا داخل المجلس. وستكفل فرنسا تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن توفير الموارد الكافية والضرورية للأفرقة في الميدان.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الضرورية وحسنة التوقيت. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة براميلا باتن؛ والحائزة على جائزة نوبل، السيدة نادية مراد؛ والسيدة ماريانا كاركوتلي والسيدة هيلينا برهانو على إحاطاتهم. وتدفعنا شهاداتهم إلى التفكير بتروٍ، ولكن قبل كل شيء إلى الالتزام باتخاذ إجراء.

ويتضمن تقرير الأمين العام (S/2022/272) سردا للسيناريوهات المعقدة والمدمرة حقا، في كثير من الحالات، التي تستمر فيها ممارسة العنف الجنسي في سياق النزاع، ويمر بدون عقاب. وغالبا ما يستخدم الاعتداء الجنسي والاغتصاب كسلاحي حرب ولكن لا يتم اكتشافهما. وفي كثير من الأحيان يكون الجناة مجرمين معاودين ويتمتعون بالإفلات التام من العقاب، في حين يظل ضحاياهم مهمشين ومحصورين في نطاق الاستجواب السخيف والإجراءات المرهقة في أنظمة العدالة الجنائية غير المصممة لخدمتهم أو فهمهم، وهو ما يحدث كما سمعنا في سورية واليمن.

وتدين المكسيك إدانة قاطعة جميع جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية هذه وتنضم إلى الآخرين في القول إن الكيل قد فاض.

وفي الأمم المتحدة، يتعين علينا أن نحقق المزيد من الفعالية وأن نظهر التزاما جماعيا أكبر ضد تلك الجرائم غير المقبولة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل الجماعات المسلحة استخدام العنف الجنسي كتكتيك للسيطرة على الموارد الطبيعية. وفي إثيوبيا، انخرطت جميع أطراف النزاع تقريبا في أعمال وحشية، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والنقل المتعمد لفيروس نقص المناعة البشرية. وفي أفغانستان وميانمار والسودان، ارتكب العنف الجنسي ضد الناشطين السياسيين والناشطات السياسيات ممن يتظاهرون سلميا.

وعلى الرغم من الإطار المعياري، لا يزال الإفلات من العقاب هو القاعدة، وإمكانية لجوء الضحايا إلى القضاء هي الاستثناء. وصحيح أن الأسباب الكامنة وراء العنف الجنسي في النزاعات لا يمكن فهمها بمعزل عن عوامل أخرى، مثل عدم المساواة بين الجنسين أو التمييز، ولكن شرح تلك المسائل لا يكفي لحلها.

وقد عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي تشترك المكسيك في رئاسته مع أيرلندا، اجتماعا في نهاية العام الماضي بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، بمشاركة مستشارين لحماية المرأة تم نشرهم في بعثات مختلفة. وكانت إحدى نتائج ذلك الاجتماع مجموعة من التوصيات المحددة ذات الطابع العملي التي نعتقد أنها يمكن أن تكون مفيدة جدا. وسنعقد قريبا اجتماعا آخر بغية توفير الاستمرارية اللازمة لعملنا.

ويجب أن نبحث عن نهج تساعدنا على إيجاد بدائل أكثر واقعية وتركيزا وإجراءات أبسط. ويجب علينا الإقرار بمصداقية ما يقوله الضحايا والنظر في محاكم متخصصة تضم موظفين مدربين تدريبا مناسبا. ولذلك يجب أن نكفل التعجيل بالعدالة وعدم إقامتها بطريقة مجزأة.

وتؤيد المكسيك التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، وقد صاغت الردود التالية، التي من الواضح أنها تتماشى مع ما سمعناه صباح اليوم من مقدمي الإحاطات.

أولا، يجب تعزيز آليات المساءلة بنظم عدالة لديها شرطة وخبراء مدربون على التحقيق في الجرائم من منظور جنساني.

ثانيا، يجب كفالة وصول ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء من خلال آليات فعالة لتقديم الشكاوى، وتدابير للتعويض عن الأضرار الوظيفية، وعمليات جبر شاملة.

ثالثا، يجب عرض جميع القضايا التي لا تستطيع السلطات الوطنية أو لا ترغب في مقاضاتها أمام الهيئات الدولية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، المحكمة الجنائية الدولية.

رابعا، يجب أن نعتمد تدابير هادفة وشاملة من أجل الناجيات تضعها الناجيات وتستجيب لأولوياتهن واحتياجاتهن، بما في ذلك الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، فضلا عن دعم الصحة العقلية.

خامسا، يجب علينا أن نستجيب لاحتياجات الرجال والفتيان والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين الذين يقعون ضحايا للعنف الجنسي في حالات النزاع.

سادسا، يجب أن ننوه بقائدات المجتمع المدني والعاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان بوصفهن حليفات استراتيجيات في منع العنف الجنسي والتصدي له، بضمان مشاركتهن بالحماية المناسبة.

سابعا، يجب علينا أن نعين المزيد من مستشاري حماية المرأة في عمليات السلام وفي مكاتب منسقي الأمم المتحدة المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية.

وفي الختام، يبدأ منع العنف الجنسي بكفالة المشاركة الكاملة والموضوعية للمرأة في الحياة العامة والسياسية لمجتمعاتها. وبدون ذلك، من الصعب كفالة مجتمعات عادلة وشاملة للجميع وعمليات سلام مستدامة، والتي بدونها سيكون من الصعب وضع حد لدورة العنف الجنسي في النزاعات التي نناقشها المرة تلو الأخرى في المجلس.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام وممثلته الخاصة، السيدة باتن، على إعداد تقرير عام ٢٠٢١ (S/2022/272). كما نشكر الضيوف مقدمات الإحاطات.

إننا مقتنعون بأن العمل على منع العنف والقضاء عليه يجب أن يكون منهجيا وشاملا، مع مراعاة الأسباب والأصول المحددة لهذه الآفة. ويجب أن تسفر الجهود المركزة لمكافحة مظاهر العنف الجنسي عن نتائج طويلة الأمد ومستدامة. وفي حالات النزاع المسلح، تظل النساء والأطفال أكثر المدنيين عرضة للخطر.

ونعتقد أن منع العنف الجنسي ومكافحته في جميع مراحل النزاع المسلح وحالات ما بعد النزاع هو أولا وقبل كل شيء مسؤولية الحكومات الوطنية. وينبغي للتدابير التي تتخذها كيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني أن تكتفي بتكملة جهود الدول.

ويساورنا القلق إزاء المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن تصاعد العنف ضد النساء والفتيات في مناطق النزاع في أفريقيا وكولومبيا وسورية. فآلاف الأشخاص في مخيمي الهول والركبان في سورية، اللذين تسيطر عليهما سلطات الاحتلال الأمريكية، يتعرضون للعنف والاستغلال وسوء المعاملة. إنهم مستبعدون ومهمشون ومعدمون. وينتشر في المخيمات البغاء والسرقة والاستغلال الجنسي للقصر والاتجار بالبشر والزيجات غير المتكافئة.

واليوم، سمعنا مرة أخرى اتهامات غير مؤكدة ولا أساس لها من الصحة ضد أفراد عسكريين روس يؤدون واجباتهم في إطار العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا. إننا نرفض رفضا قاطعا تلك التلميحات المهينة غير المؤسسة. وننظر إليها على أنها جزء من الحرب الإعلامية التي لا تستند إلى مبادئ التي تشنها أوكرانيا ورعاتها الغربيون ضد الاتحاد الروسي. إن أعمال الوحدات الميدانية الروسية تخضع – في القتال وخارجه – لقواعد صارمة لا تتغير لجميع الأفراد، بغض النظر عن الرتبة أو المنصب.

وأحد أهداف حملة التشهير ضد أفراد الجيش الروسي هو التستر على حالات حقيقية من العنف الجنسي من قبل المتطرفين الأوكرانيين، الذين ظلوا يمارسونها ضد سكان دونباس منذ عام ٢٠١٤. فعلى مدى سنوات، دأبت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الدولية على نشر تقارير عديدة عن حالات فظيعة من الضرب والصعق الكهربائي يجري تطبيقها على منطقة الأعضاء التناسلية وعن تهديدات بالاغتصاب والتعري القسري ضد الرجال والنساء المتهمين بالتعاون مع السلطات في دونيتسك ولوهانسك. وقد حرم المحتجزون من المساعدة الطبية وتلقوا تهديدات بالقتل وتهديدات ذات طابع جنسي ضدهم وضد أسرهم.

ولذلك، ليس من المستغرب أن نلاحظ زيادة حادة في حالات العنف الجنسي في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية. ونحن مقتنعون بأن تلك الجرائم يجب أن تدان إدانة قاطعة وتستحق عقابا شديدا، على النقيض من الصمت الذي كثيرا ما تقابل به في الغرب.

واليوم، تشكل أعمال الكتائب النازية الأوكرانية وما يسمى بوحدات الدفاع عن الأراضي نسخا كربونية عن التكتيكات التي يستخدمها إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – بما في ذلك استخدام المدنيين كدروع بشرية ووضع الأسلحة في المباني السكنية والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية. وفي الوقت نفسه، تواصل وتيرة جريمة قتل وإذلال المواطنين الأوكرانيين المشتبه في عدم ولائهم للنظام الارتفاع.

وإليكم بعض الأمثلة.

في ٧ آذار/مارس اكتشف جنود جمهورية دونيتسك الشعبية، الذين وصلوا لإزالة الألغام من المنطقة بالقرب من منجم كومونار للفحم في منطقة دونيتسك، قبرا يحوي جثث أربع نساء. وأظهر فحص الطب الشرعي أنهن تعرضن للتعذيب والاغتصاب قبل وفاتهن. وكانت إحدى الضحايا حاملا. وكانت كتيبة إيدار النازية متمركزة في المنطقة.

وفي ٢٨ آذار/مارس/آذار، دخل نازيو كتيبة آزوف المدرسة رقم ١٨ في ماريوبول وعذبوا فتاة حتى الموت. وقد صدم جسدها المشوه

بذراعين مقطوعتين وصليب معقوف في بطنها كل من رآه. وقد ذكرنا تلك المأساة خلال جلسة ١١ نيسان/أبريل في هذه القاعة.

وفي ٢١ مارس/آذار، أساء القوميون معاملة نساء "الروما" اللاتي هربن إلى غرب أوكرانيا بتجريدهن من ملابسهن وغمرهن بصبغة خضراء وربطهن بأعمدة الإنارة، بعد اتهامهن بالسرقة.

وفي ٣ نيسان/أبريل، قام ممثلو قوات الدفاع الإقليمية في وسط بافلوغراد بإقليم دنيبروبيتروفسك بتجريد امرأة محلية من ملابسها وربطها بعمود. ولم يتدخل ضباط الشرطة الذين شاهدوا الحادث.

ومع ذلك، نشر مواطنون أوكرانيون مهتمون أمس مقطع فيديو على الإنترنت قام فيه ضباط الشرطة بضرب امرأة مربوطة بعمود بقضيب، بعد أن أهانوها أولا بتجريدها من ملابسها.

إن هذه حقائق متاحة للجمهور ومتاحة للجميع – وليست ادعاءات لا أساس لها من الصحة. هذه الممارسة البشعة المتمثلة في العري القسري والعنف والعقاب هي سمة من سمات أوروبا العصور الوسطى، وقد أصبحت الآن، للأسف، شائعة في أوكرانيا.

أدى النزاع في أوكرانيا إلى تكثيف صناعة استغلال اللاجئين الأوكرانيين في البلدان الأوروبية. ووفقا للمعلومات المتاحة، تقدر الوكالات المتخصصة التابعة للاتحاد الأوروبي يتزايد خطر تعرض اللاجئين الأوكرانيين للاتجار بالبشر بشكل كبير، بالنظر إلى أن أوكرانيا صنفت في السنوات الأخيرة كواحدة من البلدان الخمسة الأولى من حيث عدد ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي في أوروبا. سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن الوضع قد تغير فجأة بين عشية وضحاها.

ونحث زملائنا على عدم تجاهل تلك الاتجاهات المقلقة أو الأدلة على الجرائم الجنسية التي ارتكبها الجيش الأوكراني التي ذكرتها.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر وفد المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لمجلس الأمن الفرصة لمواصلة مشاركته في مسألة ذات أهمية كبيرة للمجتمع الدولي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة للأمين العام براميلا باتن ومقدمي الإحاطات الآخرين على توجيه انتباهنا إلى حالات نزاع محددة لا يزال العنف الجنسي يشكل فيها مصدر قلق والحاجة إلى اتخاذ إجراءات لمتابعة الالتزامات المتعهد بها.

وترحب غانا بالتركيز في هذه المناقشة المفتوحة على المساءلة كآلية وقائية ضد العنف الجنسي المتصل بالنزاع، لأنها توجه تفكيرنا الجماعي بحق إلى حقيقة أساسية. وعندما ينتهك فرد ما جنسيا شخصا آخر، تلحق بالضحية جروح طويلة الأمد لا تمحى وتغير حياتها، ولا يمكن التخلص منها إلا إذا تمت محاسبة الجاني وتقديمه إلى العدالة. وبدون المساءلة، وهي أمر ضروري لردع العنف في المستقبل، لا يوجد إغلاق للملف من جانب الضحايا، ويغدو المجتمع أسوأ حالا في جهوده الرامية إلى تخليص نفسه من ثقافة الإفلات من العقاب المرتبطة بالعنف الجنسي.

ومن خلال التقارير السنوية للأمين العام، يتم تذكيرنا مرارا وتكرارا بأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع يشمل أعمالا من قبيل الاغتصاب والاسترقاق الجنسي، والإكراه على الدعارة، والحمل القسري، والإجهاض القسري، والتعقيم القسري، والزواج بالإكراه والعديد من أشكال العنف الجنسي الأخرى ذات الخطورة المماثلة التي ترتكب ضد النساء أو الرجال أو الفتيات أو الفتيان والتي ترتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بنزاع من النزاعات.

والقائمة الطويلة لأعمال العنف الجنسي لا ترسم صورة مروعة للفظاعة المطلقة للأعمال المرتكبة في سياقات النزاع فحسب، بل تشير أيضا إلى الطابع المتعدد الأوجه والمتنوع والواسع النطاق لأعمال العنف الجنسي في حالات النزاع.

ولذلك، من المهم أن نرتقي بالمناقشة إلى مستوى أعلى من التصور الشائع الذي يقصر تقدير مفهوم العنف الجنسي على الاغتصاب بغية إيجاد وعي أوسع باتساع نطاق خطر العنف الجنسي ومداه إذا أردنا أن ننجح في كفالة تفعيل المعايير العالمية، بما في ذلك قرارات المجلس، مثل القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، فضلا عن معايير الأمم المتحدة والمعايير الدولية الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع.

وكلما استخدم العنف الجنسي كأداة انتقامية أو سلاح حرب، كثيرا ما كان الطريق إلى المساءلة محفوفا بتحديات هائلة. وفي كثير من الحالات، لا يستطيع الضحايا الحصول على المساعدة المطلوبة، بسبب العقبات المنهجية أو المؤسسية، والخوف من الانتقام والوصم، والأعراف الاجتماعية والتصورات الثقافية، من بين أمور أخرى. وفي أسوأ السيناريوهات، تكون المساعدة غير متوفرة تماما.

وفي جميع حالات النزاع تقريبا المعروضة على المجلس، ترد تقارير عن وقوع عنف جنسي بدرجات متفاوتة. ولذلك، تقع على عاتق المجلس والمجتمع العالمي مسؤولية مستمرة عن كفالة تحويل القرارات القائمة التي تناصر الوقاية والمساءلة والعدالة إلى إجراءات يمكن الشعور بها على أرض الواقع.

وتود غانا، لدى تقديمها توصيات محددة لمناقشة اليوم، أن تركز على النقاط الثلاث التالية.

أولا، نؤكد من جديد دعمنا للمجلس في كفالة معاملة العنف الجنسي المتصل بالنزاع كأساس لجزاءات محددة الأهداف ضد الجهات الفاعلة المذنبة، وكفالة أن تتمتع لجان الجزاءات بالخبرة اللازمة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ومن شأن الإحاطات الدورية التي تقدمها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى اللجان أن تكون مفيدة في مواصلة تركيزها واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذه الجزاءات، فضلا عن التحديات القائمة.

وتشجع الدول الأعضاء أيضا على أن تكفل بنشاط وضع وتنفيذ تشريعات محلية تمكن المدعين العامين من التحقيق في العنف الجنسي ومقاضاتهم في حالات النزاع من أجل جبر الأضرار التي ارتكبت بحق ضحاياه.

ثانيا، لئن كانت غانا تثني على الالتزام الذي أبداه المجلس بنشر مستشارين في مجال حماية المرأة كجزء من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة لرصد وتحليل الترتيبات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع في الميدان والإبلاغ عنها، نعتقد أن توفير الموارد البشرية والمالية الكافية في الوقت المناسب لذلك الغرض سيكفل حصول المجلس على معلومات موثوقة ودقيقة من الميدان بمزيد من التواتر من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

ثالثا، من أجل تمكين الضحايا، ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات داخل الدول الأعضاء، بما في ذلك جماعات المجتمع المدني، أن تبدي تصميما في توظيفها للضحايا ليكن جزءا من عمليات صنع القرار وآليات الدعوة بشأن العنف الجنسي من أجل التأثير بشكل مجدٍ على السياسات والعمليات القانونية والتنفيذ.

وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان الممثلة الخاصة للأمين العام عن تعيينها إحدى الرائدات العالميات في مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. ويساعد هذا الشكل من أشكال التمكين الضحايا على استعادة الشعور بالسيطرة والتمثيل، فضلا عن الاعتراف بنقاط قوتهن وقدراتهن في التصدي لهذا التحدي.

وفي الختام، من المهم التذكير بأن آثار النزاعات على السكان كثيرة جدا. وكلما وقعت نزاعات، كثيرا ما يتعرض المدنيون الأبرياء لأضرار بدنية وعقلية وبيئية واقتصادية يعجز عنا الوصف، مع أمل ضئيل جدا في الانتعاش. وعندما يتم إدخال العنف الجنسي في هذا الخليط السام بالفعل، يعاني الضحايا من عذاب لا يمكن لمعظمنا تخيله أبدا.

ولهذا السبب، ينبغي اعتبار التقاعس واللامبالاة عدوين حقيقيين داخل المجلس. وبينما نسعى جاهدين للوفاء بولايتنا المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، فإننا مدينون للضحايا والضحايا المحتملين و من العنف الجنسي المتصل بالنزاع في جميع أنحاء العالم بكفالة أن تؤدي أعمالنا في نهاية المطاف إلى التحرر من الاضطهاد الجنسي والمساءلة عن أعمال العنف الجنسي.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة بشأن المساءلة كوسيلة لكسر حلقات العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي لها.

وأشكر جميع مقدمي الإحاطات، ولا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام براميلا باتن والسيدة نادية مراد، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

وفي سياق عالمي يتسم بالعديد من الأزمات الأمنية والإنسانية والاقتصادية والسياسية والصحية التي لم يسبق لها مثيل، يدعونا موضوع اليوم إلى النظر في مصير السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يدفعون الثمن الأكبر في حالات عدم الاستقرار في حالات النزاع وما بعد النزاع.

وأدى اتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، مدعوما بعدد كبير من الأدوات المعيارية، إلى زيادة تعزيز أثر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى إنهاء العنف الجنسي في النزاعات المسلحة. وهذان القراران يشكلان نقطة تحول في فهم العنف الجنسي بوصفه مسألة أمنية في حد ذاته. ومن الواضح أن العدد الكبير من النزاعات والأزمات المتعددة الأوجه يؤدي إلى تفاقم تلك الظاهرة الرهيبة، التي تعتبر المرأة ضحيتها الرئيسي.

وفي هذا الصدد، يسلط أحدث تقرير عن هذه المسألة (S/2022/272) الضوء تحديدا على حالة صانعات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، اللائي كثيرا ما يتعرضن في حالات عدم الاستقرار والنزاع للاعتداء الجنسي والتحرش وكل أشكال الترهيب لاستبعادهن من الحياة العامة. وتلك الحقيقة المروعة تتطلب من المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، أن يوحدوا جهودهم لكسر حلقات العنف الجنسي المتصلة بالنزاع نهائيا.

وتحت قيادة الرئيس علي بونغو أونديمبا، فإن بلدي عاقد العزم على وضع رفاه النساء والشباب في صميم سياسته الإنمائية. ونعترف بالإمكانات الهائلة للمرأة فيما يتعلق بإرساء الأمن والاستقرار والسلام الدائم. ونتيجة لذلك، تظلّ غابون ثابتة في دعوتها إلى مساءلة مرتكبي العنف الجنسي ولا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بإدماج المرأة ومشاركتها وبناء قدرتها على الصمود.

والواقع أن الالتزام المستمر والمشاركة الفعالة للمرأة في عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في عمليات الإنعاش وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، لن يتيحا لنا تحقيق السلام الدائم فحسب، ولكن أيضاً كفالة أن تكون القرارات المتعلقة بعمليات العدالة الانتقالية أكثر إنصافاً ومتكيفة بقدر أكبر مع الضرر الذي يلحق بالضحايا ومتماشية مع توقعاتهم، مع أخذ العوامل الظرفية الهامة بعين الاعتبار.

وما زلنا مقتنعين بالحاجة إلى بذل جهود أكبر لتيسير إمكانية لجوء الناجيات إلى القضاء وآليات المساءلة من أجل توفير استجابة شاملة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ومن الحيوي أيضاً تيسير الوصول إلى سبل الانتصاف، التي تشكل عنصراً رئيسياً في استعادة كرامة المعنيين، مع الدعوة في الوقت نفسه إلى اتباع نهج وقائي كلي مصمم خصيصاً للحالات على أرض الواقع. وينبغي أن يتم ذلك باستخدام الوسائل والآليات القائمة، مثل بناء القدرات المؤسسية للدول وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن وزيادة الوعي بين السكان.

ويدعو بلدي إلى مواصلة الجهود لمساعدة السكان وضمان التنفيذ الشامل والجامع للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المتصلة به، بما فيها القراران ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ٢٤٦٧ (٢٠١٩). وندعو أيضاً إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، ولا سيما في تنسيق الجهود بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا يفيد ذلك في البحث عن حلول دائمة مناسبة للنزاعات وآثارها الضارة فحسب، بل أيضاً في ضمان النظر على نطاق أوسع في الأبعاد الجنسانية في ولايات بعثات الأمم المتحدة للسلام، ولا سيما في حالات النزاع أو ما بعد انتهاء النزاع.

وعلى نفس المنوال، نشير باهتمام إلى جهود شبكة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، التي تدمج عمل ٢١ كياناً من كيانات الأمم المتحدة من أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع وتلبية احتياجات الناجيات و ومكافحة الإفلات من العقاب.

وقد حان الوقت لكي يُصدر المجلس نداء بالإجماع لضمان إمكانية لجوء ضحايا العنف الجنسي إلى العدالة الدولية. ومن شأن ذلك أن يعيد إليهم الأمل والكرامة وحقوقهم الأساسية. إن حرمان الضحايا من العدالة عامل يعوق تعافيهم.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه من أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومكافحته على نحو أفضل، يجب علينا أن نؤسس عملنا في نهج يركز على الناجيات و وأن نركز على حمايتهم وبناء قدرتهم على الصمود. ومن خلال تضميد الجراح غير المرئية الناجمة عن الحروب والنزاعات المسلحة وتزويد الضحايا بما يحتاجون إليه من رعاية صحية عقلية ودعم نفسي واجتماعي، يمكننا أن نتحرك بعزم نحو هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم يسوده السلام للأجيال الحالية والمقبلة.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): من المناسب جدا أن اللورد أحمد ترأس هذه المناقشة في وقت سابق، نظراً لدوره بوصفه الممثل الخاص لرئيس وزرائه المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع. ونشكر وفد بلده على الترتيب لهذه المناقشة الهامة لمجلس الأمن.

كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام براميلا باتن ومقدمات الإحاطات الأخريات على رؤاهن. وأشكر السيدة نادية مراد على شجاعتها الاستثنائية وتصميمها وخدمتها لليزيديين والنساء والبشرية جمعاء من خلال عملها.

تدين كينيا بشدة العنف الجنساني ومظاهره في جميع السياقات، بما في ذلك في سياق ما تشهده النزاعات في سورية وأوكرانيا وإثيوبيا وغيرها من الحروب من أعمال وحشية ولاإنسانية. إن الحرب في حد ذاتها هي الجريمة التي تفتح الباب أمام أنواع جرائم الحرب التي نناقشها اليوم. فالحرب، حتى عندما يُدعى عكس ذلك وخاصة عندما يطول أمدها، تؤدي بصورة شبه حتمية إلى انهيار القانون والنظام والضمير الأخلاقي.

ويجب أن نضاعف جهودنا لمنع الحرب ووقفها. ويجب أن نتخلص من أوهام الحرب المحدودة أو الموجهة بدقة والتي ثبت في السنوات الـ ٢٠ الماضية جسامة محدوديتها. ويجب أن نحول معرفتنا وخبرتنا في مجال الوساطة إلى الابتكار وجرأة الرؤية من أجل وقف الحروب الحالية.

أشكر هيلينا برهانو على كلماتها وتوصياتها المقدمة إلى الدول الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن – غابون وغانا وكينيا – وإلى الاتحاد الأفريقي. إننا نسمع ونشعر بألم الشعب الإثيوبي، وخاصة معاناة شعب تيغراي. ونحث على التعاون الكامل والانفتاح على الوساطة، الأمر الذي من شأنه التمكين من الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية ووقف إطلاق النار، وفي نهاية المطاف السلام مع العدالة.

في العام الماضي، سعت الدول الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن إلى الوقوف إلى جانب شعب إثيوبيا، حيث حمل الأخ السلاح ضد أخيه، وسنواصل القيام بذلك. وقد عبرنا عن رأينا وقدمنا توصيات قوية. وتبنينا التطلعات الديمقراطية للبلد. وحثثنا على إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وضغطنا من أجل دعم المجلس للاتحاد الأفريقي والوساطة الإقليمية. وسبق أن دعت الدول الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن، في القاعة، إلى وقف إطلاق النار، مع ملاحظة أنه لا يوجد نصر دائم في سحق المرء أبناء وبنات بلده. وأنا أعلم أن هذا لا يزال موقف الدول الأفريقية الثلاثة. وبوصفنا جيراناً وأخوة وأخوات، نحثّ شعب إثيوبيا على قبول بعضهم بعضاً لتجاوز ما يسببونه أحدهم للآخر من معاناة وألم شديدين وتحقيق السلام الذي نصلي جميعاً من أجل أن يحققوه والذي نأمل في حدوثه.

إننا نسعى هنا إلى تنفيذ الالتزامات والأطر القائمة. وقد سنّت كينيا، بوصفها بلداً، قوانين وسياسات قوية لمكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني. وسنناصر الجهود المبذولة في القاعة وخارجها لمواصلة القيام بذلك.

وينصبّ تركيزنا اليوم على العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية. ويؤكد تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2022/272) مرة أخرى كيف أن العنف الجنسي لا يزال أسلوباً من أساليب الحرب والإرهاب. ويساورنا القلق لأن الجهود المبذولة لضمان المساءلة عن العنف الجنسي الذي يرتكبه الإرهابيون ضئيلة جداً.

وينبغي لمجلس الأمن أن يبذل جهوداً قوية لإدراج أسماء المسؤولين، بما في ذلك تسلسلهم القيادي. وينبغي له أيضاً أن يدعو إلى الملاحقة القضائية للجناة في حالات العنف الجنسي في سياق

الإرهاب. وينبغي أن يشمل ذلك توصية السيدة ماريانا كاركوتلي بشأن العنف الجنسي في السجون. وفي ذلك الصدد، نحث مجلس الأمن على اتخاذ خطوات لإدراج أسماء مديري السجون وسلاسل قيادتهم ومعاقبتهم إذا كانت منشآتهم طرفاً في العنف الجنسي المنهجي المرتكب على نطاق معمّم ضد السجناء.

وسأقترح ثلاثة مجالات عمل، آمل أن تتيح مزيداً من الفرص للتنفيذ العملي. أولاً، فيما يتعلق بمسؤولية الدول الأعضاء، يجب على الدول أن تصعد الملاحقة القضائية لمرتكبي العنف الجنساني وأن تعزز الجهود المبذولة لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. ويجب بذل جميع الجهود للتصدي للوصم والقوانين التمييزية وغيرها من الحواجز الثقافية التي تقف في طريق الإبلاغ والمساءلة.

وينبغي تعزيز تلك الجهود ببناء قطاع أمن وطني مراعٍ للمنظور الجنساني وشامل للجميع وبإجراء الإصلاحات اللازمة لتحقيق ذلك. وتتطلب المساءلة والوقاية توفر القدرة على الصعيد المحلي لتحديد الثغرات وتفعيل البنى التحتية المجتمعية لبرامج التوعية والإرشاد الاجتماعية، فضلاً عن توفير آليات الوصول إلى العدالة والرعاية الطبية والنفسية لضحايا العنف الجنسي والجنساني.

ثانيا، فيما يتعلق بدور مجلس الأمن، نلاحظ أن التقرير الحالي يؤكد أن سلسلة قرارات المجلس بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع قد ساعدت على رفع تكلفة ما كان ينظر إليه منذ فترة طويلة على أنه أرخص وأقدم أسلحة الحرب. ونعتقد بضرورة رفع المعايير أكثر من ذلك. وهناك حاجة ملحة للانتقال من تحديد الالتزامات إلى الامتثال لها، ومن صنع القرارات إلى تحقيق النتائج. وإلى جانب إدراج الأسماء في قوائم الجزاءات وشمول العنف الجنسي والجنساني كمعيار منفصل للإدراج في نظم الجزاءات ذات الصلة، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ خطوات محددة وتدابير رادعة لتشديد العقوبة على أعمال العنف الجنسي المتصلة بالنزاع أيضا.

كما أن تعزيز إدماج خطة المرأة والسلام والأمن، وخطة مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والاستثمار فيهما سيسهمان أيضا في تشديد العقوبة على ارتكاب هذه الفظائع. فعلى سبيل المثال، ينبغي ربط تنفيذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي يعترف بأن أعمال العنف الجنسي والجنساني تشكل جزءا من الأهداف الاستراتيجية والأيديولوجية لبعض الجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة الشباب وبوكو حرام، بقرارات أخرى تتناول مكافحة الإرهاب، بما في ذلك القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢٣٣١ (٢٠١٦).

ثالثا، فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود، فإن العناصر المتداخلة المتمثلة في تزايد التسليح والانقلابات والنزاعات ذات الطابع العابر للحدود الوطنية تتطلب تعزيز العمل المنسق، لا سيما عندما تؤدي هذه السياقات إلى زيادة حالات اللاجئين والمشردين داخليا، مع احتمال تفاقم العنف الجنسي المتصل بالنزاع والاتجار بالبشر.

وندعو إلى تنسيق أكثر فعالية عبر الحدود بين موظفي أمن الحدود وآليات الإنذار المبكر ومستشاري حماية المرأة على الصعيدين الوطني والإقليمي، والجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتقليص الثغرات في الوقاية والإبلاغ إلى أدنى حد ممكن، تمشيا مع القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي يتناول الديناميات العابرة للحدود.

ونظرا لأهمية التنسيق الإقليمي والعابر للحدود، تدعم كينيا الاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بتنفيذ الولاية وإدماج المرأة والمناصب المتعلقة بتحقيق السلام والأمن في الميزانيات السنوية لعمليات الأمم المتحدة للسلام، ولا سيما أثناء العمليات الانتقالية، تمشيا مع القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١).

وفي هذا الصدد، تتطلع كينيا إلى أن تصدر الممثلة الخاصة باتن تقريرها في حزيران/يونيه. ونتطلع أيضا إلى اعتماد "مدونة مراد" على الصعيد الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية كولومبيا.

السيدة راميرس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أتوجه بشكر خاص للممثلة الخاصة باتن على إحاطتها الشاملة والمقنعة

بشأن تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع المعروض علينا (S/2022/272). وأرحب أيضا أيما ترحيب بالإحاطة التي قدمتها السيدة نادية مراد، التي نكن لها جميعا إعجابا كبيرا حقا لقيادتها وعملها وقدرتها على الجمع بين الناس. كما أشكر بحرارة السيدة ماريانا كاركوتلي على إحاطتها، فضلا عن الإحاطات والبيانات الأخرى التي أدلي بها.

وأود أن أقول إنه ليس من الضروري أن يكون المرء نفسه ضحية للعنف الجنسي في النزاعات لكي يشعر بالتزام أخلاقي برفع الصوت ضد هذه الجريمة البشعة، وكذلك ليس من الضروري أن يتوافر له أو أن يستفيد من دعم من أكبر القدرات المؤسسية، سواء من الدول أو النظام المتعدد الأطراف، كي يسعى جاهدا لكفالة منع هذه الجرائم، فضلا عن المعاقبة عليها والقضاء على فرصة الإفلات من العقاب.

وينطبق ذلك أيضا على الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات والمجرمين، تحت أي ظرف من الظروف، فضلا عن النزاعات بين الدول. ويجب أن تكون تلك الرسالة دامغة من جانب المجتمع الدولي. فلا يمكن لأحد أن يدعي الحق في استخدام جسد أي إنسان كلعبة حرب أو كمسرح لإظهار تفوقه على منافس. إن جسد المرأة ليس لعبة حرب، ويجب أن يكون النظام المتعدد الأطراف قاطعا في هذا الصدد.

ومن جانبي، وبصفتي نائبة لرئيس كولومبيا، أردت أن أتناول هذا البند من جدول الأعمال، على غرار قيادة الرئيس إيفان دوكي ماركيس، الذي كان هنا بالأمس (انظر S/PV.9015)، لكفالة أن يكون بلدنا مثالا يحتذى به في كل ما يخص الوقاية والاهتمام بالمرأة لتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين. لقد قيل أيضا بوضوح تام إن السبب الجذري للعنف الجنسي في النزاعات ضد المرأة كثيرا ما يكون تحديدا عدم المساواة بين الجنسين.

والسبب الجذري للفقر في العديد من البلدان هو أيضا عدم المساواة بين الجنسين. ولذلك فإن ما يجب أن نحققه معا هو كفالة توافر ظروف متكافئة للمرأة وتمكينها من أن تعيش بشكل كامل حياة يمكنها فيها تسخير قدراتها والإسهام في التنمية الاقتصادية لبلدها.

ومن ثم، فإننا في كولومبيا نولي أهمية قصوى لتمكين المرأة اقتصاديا كجزء من سياستنا الجنسانية، التي ما فتئت أقودها منذ أن أصبحت نائبة للرئيس، لأن النساء المستقلات اقتصاديا أقل عرضة بكثير لأي نوع من أنواع العنف.

ونعلم أيضا أن هذا هو الوقت الذي يظهر فيه أن التقدم المحرز في التغلب على الفقر في جميع أنحاء العالم سيتراجع جراء ما يشهده العالم بأسره بسبب الجائحة، والآن بسبب الآثار الاقتصادية لحرب روسيا ضد أوكرانيا. وهذه الانتكاسة في مكافحة الفقر تعني أن المرأة بحاجة لأن تؤدي دورا أكبر بكثير، وليس أقل، في الاقتصاد. فإذا دخل ٥٠ في المائة من السكان، أي النساء في جميع أنحاء العالم، سوق العمل كرائدات أعمال، وأصبحن سيدات أعمال ويمتلكن شركات، بدعم من الدول، فسيستفيد العالم بأسره من رأس المال البشري هذا، الذي يولد الثروة بشكل مثمر ويسهم في خلق فرص العمل.

أقول ذلك لأن قضية المرأة ينبغي ألا تدافع عنها المرأة وحدها، بل البشرية جمعاء وكل أمة في هذا الوقت العصيب الذي نواجهه جميعا.

ولذلك، يسرنا حقا أن نرحب بالسيدة براميلا باتن التي أحاطتنا علما بالتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره. وأعتقد أننا بحاجة لأن نكون مبدعين في هذا الوقت. وأرحب أيضا بالتوصيات الإضافية التي قدمها بوضوح شديد ممثل المكسيك. وفي حالتنا على وجه الخصوص، نعتقد أن أفضل سبيل لمنع العنف ضد المرأة، فضلا عن العنف الجنسي والعنف المتصل بالنزاع ضد المرأة، يكون على وجه التحديد من خلال منحها قدرا أكبر من الاستقلال الاقتصادي وتمكينها من المشاركة النشطة. ويجب الاستماع إلى المرأة، على النحو الذي دعت إليه نادية مراد وجميع النساء الأخريات اللواتي تكلمن اليوم. ويجب أن ندعم المرأة باتخاذ تدابير أكثر فعالية في إطار النظام المتعدد الأطراف.

وفي كولومبيا، نحن مقتنعون تماما بأنه حيثما لا يعمل نظام العدالة الوطني، يجب أن تتدخل العدالة الدولية لمعالجة العنف الجنسي في حالات النزاع، وكذلك في غير حالات النزاع، لأننا كثيرا ما نخوض

في مناقشة ما إذا كانت الحالة حالة نزاع مسلح أم لا. فما أهمية ذلك؟ الواضح أن العنف الجنسي غير مقبول، وكذلك الاعتداء على أجساد النساء. إننا نشهد وجود نزاعات داخلية. بعضها ذو طبيعة دينية؛ والبعض الآخر له أسس عرقية. وهناك نزاعات بين الدول ونزاعات تتعلق بالاتجار بالمخدرات. وفي الواقع، تشترك جميعها في العامل المشترك المتمثل في العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ولذلك فإننا نؤيد بوضوح فكرة تطبيق العدالة الدولية حيثما لا يعمل نظام العدالة الوطني وحيثما لا تتوفر الإرادة السياسية اللازمة للقيام بذلك.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي استكمال جميع ما سبق ذكره بتوصيات أخرى. ونحن مقتنعون بأن على جميع الكيانات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف – مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة – العمل معا لتحقيق نفس الغايات، أي منع العنف الجنسي في حالات النزاع، والعنف ضد النساء بشكل عام، وقبل كل شيء، الإفلات من العقاب في حالات العنف هذه. ولهذا نعتقد أن من المهم أيضا أن يوصي مجلس الأمن على سبيل المثال بألا تمنح المصارف المتعددة الأطراف الموارد للأنظمة التي ترتكب العنف ضد مواطنيها، ولا سيما ضد النساء، إضافة إلى العدالة الدولية.

واقترحت كولومبيا أن تنشئ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من بين جملة أمور أخرى، مؤشرا لاستقلال المرأة الاقتصادي. ومن الضروري أن نقيم، في كل بلد، إجراءاته الملموسة في هذا المجال. واستنادا إلى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، لم تبرح كولومبيا تسعى إلى تنفيذ اتفاق السلام النهائي الموقع مع القوات المسلحة الثورية في كولومبيا، كما أوضح الرئيس إيفان دوكي ماركيس بشكل جلي للمجلس أمس (انظر S/PV.9015)، من خلال ٥١ مؤشرا محددا قابلا للتتبع، تم بالفعل تنفيذ ٦٠ في المائة منها بالكامل وحققت الأغراض المرجوة منها. وخصصت موارد كبيرة للمشاريع الإنتاجية للنساء في نحو ٣٧ في المائة من الحالات التي كانت فيها الضحايا من النساء. كما استفادت النساء من الآليات الرسمية للفصل في المنازعات على هكتارات من الأراضي يمكنهن القيام بمشاريعهن الإنتاجية عليها.

وفي حالة كولومبيا، التي عانت الأمرين من الاتجار بالمخدرات، كما عانت بلدان أخرى – من الواضح أنه لا يوجد مرجع ثابت – تم تسجيل ٨٢٧ ٣٣ شخصًا كضحايا لجريمة العنف الجنسي، منهم ٥٤٦ ٣٠ أو ٩٠ في المائة، من النساء، مما يؤكد للأسف أنه غالبًا ما تعاني النساء من وطأة هذه الجريمة. ويأتي جزء كبير من التعويضات من خلال التدابير الاقتصادية، بيد أنه يوجد أيضا دعم نفسي كبير لمساندة النساء.

وفيما يتعلق بالعدالة، التي تشكل عنصرا حاسما، أود أن أذكر أن مكتب المدعي العام في كولومبيا أنشأ هيئة من المدعين العامين المتخصصين في العنف الجنسي تلقوا تدريبات محددة للعمل بشأن قضايا العنف الجنساني ولإعدادا جميع الأدلة دون التسبب في إعادة إيذاء النساء أو بالأحرى الضحية التي تعرضت لهذا العنف – فكما نعلم الرجال للأسف يمكن أن يقعوا أيضا ضحايا.

ومن بين التدابير الأخرى المتخذة في كولومبيا، عقد الرئيس إيفان دوكي ماركيس لأول مرة مشاورات لمجلس الأمن الوطني بين قائد الجيش ورئيس الشرطة الوطنية والمدعي العام والمحامي العام لتحليل مسألة الأمن وخطر العنف الجنسي ضد النساء. واستنادا إلى تلك التجربة، وضعنا آلية تستخدمها ٧٠ في المائة من المقاطعات في كولومبيا، يعمل بموجبها ممثلو قوات الأمن والمدعون العامون معا بشأن القضايا والشكاوى ذات الصلة بغية ضمان عدم الإفلات من العقاب في جرائم العنف الجنسي ضد النساء.

وبناء علي ذلك تبنت كولومبيا توصيات الأمين العام، وكما قلت من قبل، حقق بلدي، بمبادرة منه، العديد من أهدافها الأساسية. ولكن من المهم جدا بالنسبة لنا أن يعزز مجلس الأمن هذه التوصيات بتوصيته الخاصة بعدم منح ائتمانات للبلدان التي لا تعتمد خطة قوية تهدف إلى ضمان المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد النساء، وخاصة العنف في حالات النزاع.

ومشاركة النساء في مجالي الأمن العام وإنفاذ القانون مهمة جدا. ونحن ملتزمون بتعزيز مشاركة أكبر للنساء كضابطات يشغلن رتبا رفيعة وكجنديات بالزي العسكري على حد سواء. وتألمنا جدا من الإحاطات التي استمعنا إليها هذا الصباح وأحطنا علمنا أن الجنديات أنفسهن هم من يرتكون أحيانًا هذا النوع من العنف، لأنه من المهين أن يرتكب الرجال غير المؤهلين أي نوع من العنف الجنسي ضد آخرين أثناء النزاع.

ويشير تقرير الأمين العام إلى ١٨ بلدا يقع فيه ذلك. وأخشى أن هناك بلدانا أخرى كثيرة لم يشملها التقرير، لأننا نرى باستمرار حالات تستخدم فيها مجموعة ما العنف الجنسي للسيطرة على مجموعة أخرى أو لتقويض قدراتها أو الهيمنة على إرادة قطاعات معينة من السكان كوسيلة لإجبارها على تبني اتجاه معين. ولذلك فإن هذا الجهد مهم جدا. ونحن ممتنون جدا لذلك. وتعرب كولومبيا عن تعاونها الكامل في كافة الجهود الرامية إلى التصدي لتلك الحالات. وما فتئنا نطور مبادراتنا الخاصة بهدف تحقيق العدالة في المناطق الريفية النائية، من بين جملة أمور أخرى، بحيث تمد قطاعات القضاء يد العون إلى النساء في المكان الذي يعشن فيه، وألا تنتظر اليوم الذي تستطيع فيه النساء مغادرة منازلهن سعيا للعدالة.

وأشكركم،سيدي الرئيس، على قيادتكم في هذا المجال، وأشدد على التزام كولومبيا بالعمل بلا كلل بشأن هذه المسائل، لا في سياق تنفيذ اتفاق السلام النهائي فيما يتعلق بالنزاع في بلدي، ولكن أيضا لأنه ينبغي عدم إسكات الأصوات الداعمة لهذه القضية على الإطلاق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سعادة السيدة راميرس على بيانها.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت لمناقشة العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وأود أن أشكر مقدمات الإحاطات على خدماتهن القيمة لقضية مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع وإسهامهن في مناقشة اليوم.

لقد أدى مرض فيروس كورونا إلى تفاقم العنف ضد النساء والفتيات، خاصة في حالات النزاع. إن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع يستخدم كثيرا لاستهداف المدنيين، مما يسبب الصدمة النفسية والإذلال على المدى الطويل للضحية، وتفكيك الأسر، وتدمير النسيج الاجتماعي، وتفاقم عملية التشريد وتأجيج أنشطة الجهات المسلحة. وعلى مر السنين، تطور دور بعثات حفظ السلام وأدخل عليه تحديث للتكيف مع التحديات الناشئة الجديدة، مثل العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

واتباع نهج منسق وشامل عبر العناصر المدنية والعسكرية وعناصر الشرطة، من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى التنفيذي، أمر بالغ الأهمية لبعثات حفظ السلام لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له بفعالية في سياق الاضطلاع بولاياتها. ويعد التدريب، وتعميم السياسات المناهضة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتعزيز آليات الرصد والإبلاغ، والدعوة، وإذكاء الوعي، عناصر حاسمة في أي استراتيجية ناجحة لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وعاني الأردن، باعتباره بلدا مضيفا لمليوني لاجئ، من ضغوط على موارده الشحيحة بالفعل. ومع ذلك، فقد اضطلعنا، من خلال خطة الاستجابة بالبلد، بالعديد من أنشطة التوعية بهدف إذكاء الوعي، ولا سيما بين الشباب، لتغيير المعايير الاجتماعية وتعزيز المساواة بين الجنسين مع التركيز بوجه خاص على منع زواج الأطفال وإنهاء العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. بالإضافة إلى ذلك، تعاون الائتلاف الوطني الأردني للشباب والسلام والأمن ٢٢٥٠ مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنظيم جلسة تفاعلية عبر الإنترنت لتعبئة الشباب وممثلي المنظمات والشبكات الشبابية بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ولمناقشة تأثير العنف الجنسي على حياة الشباب ومجتمعاتهم والأدوات الفعالة لمكافحة هذه الظاهرة ودحرها.

ولا تزال إصلاحات قطاع الأمن المراعية للمنظور الجنساني حاسمة الأهمية للوفاء بمهمتنا المتمثلة في القضاء على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وكجزء من خطة العمل الوطنية الأردنية، تمكنا من دمج التدريب المراعي للمنظور الجنساني في قطاع الأمن.

ويجب أن نكفل دعم آليات الأمم المتحدة والآليات الدولية والوطنية القائمة لمكافحة العنف الجنسي وتزويدها بالموارد اللازمة لدعم الناجيات و ومنع المآسي في المستقبل.

ويجب أيضا تحميل مرتكبي العنف، سواء كانوا دولا أو جهات من غير الدول، المسؤولية عن أفعالهم. وينبغي للدول مواءمة تشريعاتها لتجريم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بموجب قوانينها الوطنية وإزالة أي عوائق إجرائية تحول دون مقاضاة مرتكبي الجرائم، بما في ذلك أشكال الحصانة مثل الحصانة بموجب الاختصاص الموضوعي. ويجب ألا يُنظر إلى العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات على أنه نتيجة عرضية حتمية للعملية. فالتنفيذ الفعال للمساءلة الجنائية والمسؤولية الدولية رادع هام قد يمنع ارتكاب الجرائم.

وينبغي أن يكون رفاه الناجيات و محور تركيزنا في الجهود الرامية إلى الحد من العنف الجنسي ومنعه. إن كفالة المساواة في الحصول على الرعاية الطبية والمساندة النفسية لجميع الناجيات و من العنف الجنسي أثناء النزاع وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع جزء لا يتجزأ من العملية.

وقد حان الوقت الآن لتعزيز جهودنا المشتركة للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع. ولدينا فرصة ثانية لإعادة ضبط الإيقاع في مساعينا لإنهاء النزاعات في جميع أنحاء العالم وإعادة البناء على نحو أفضل لأجيالنا المقبلة حيث سيتمكن كل فرد في جميع أنحاء العالم من تحقيق كامل إمكاناته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة ومقدمي الإحاطات اليوم على إثراء المناقشة بتجاربهم الشخصية ورؤاهم المتعمقة.

وتؤيد مالطة البيانات التي سيُدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي؛ ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن؛ والفريق الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وتود تقديم بعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

إن العنف الجنسي والاغتصاب سلاحا حرب مرعبان، يهدفان إلى إذلال المدنيين العزل ووصمهم. وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نسعى جاهدين لمنع هذه الجرائم وأن نضاعف جهودنا لمحاسبة الجناة وأن نكفل دعمنا للناجين. ويجب أن نرفض الفكرة القائلة بأن العنف الجنسي والاغتصاب من العواقب المؤسفة ولكن الحتمية للحرب. إنهما ليسا كذلك. إنهما من جرائم الحرب. وهما يشكلان انتهاكا للقانون الدولي ويجب معاملتهما على هذا النحو.

وفي أوكرانيا، تستمر التقارير عن الاغتصاب في الازدياد. وقد روت عدة نساء وفتيات ما تعرضن له من عنف واعتداء جنسيين على أيدي جنود روس. وأشيد بشجاعة العديد من النساء اللائي يشاركن رواياتهن المرعبة عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وما نسمعه شفويا، وخاصة من الناجيات و، أمر مروع. ولا يمكننا أن نصمت أمام هذه الفظائع ولا يمكننا أن ننسى ما حدث وما زال يحدث في أجزاء أخرى من العالم – في سوريا واليمن وجنوب السودان ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان والعراق وإثيوبيا وميانمار وليبيا وأماكن أخرى. وتشعر مالطة بالقلق من أن الأطفال، ولا سيما البنات، معرضون للعنف الجنسي في المدرسة أو في طريقهم إليها. وندعو جميع أطراف النزاع إلى إنهاء ومنع العنف الجنسي ضد الأطفال.

إن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات صادم بنفس القدر ولكنه مختلف في الفروق الدقيقة بالنسبة للنساء والفتيات والرجال والفتيان والأشخاص على اختلاف ميولهم الجنسية وهوياتهم الجنسانية أو تعبيرهم الجنساني وخصائصهم الجنسية. ويجب أن تكون العدالة والمساءلة من الأجزاء الحاسمة في استجابتنا، وهناك حاجة إلى مزيد من الوعي لتعزيز المساءلة. ويجب أن يظل الناجيات والناجون في محور جهودنا. ويجب

أن تتاح لهم إمكانية الحصول على الموارد اللازمة لمواجهة أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي يواجهونها، في حين ينبغي كفالة توفير دعم نفسي وطبي أكثر مراعاة للمنظور الجنساني. وقد أشارت الممثلة الخاصة باتن مرة أخرى إلى الخوف والوصم اللذين يواجههما الناجيات والناجون. وتؤيد مالطة تأييدا تاما ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام وتثني على العمل الهام الذي يضطلع به مكتبها.

ومن المهم بنفس القدر أن تتمتع النساء والفتيات بكل تنوعهن بمشاركة وقيادة كاملتين ومتساويتين وهادفتين على جميع مستويات صنع القرار، على النحو المبين في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتشكل إتاحة إمكانية الوصول إلى نموذج شامل للرعاية يغطي الاحتياجات الطبية والنفسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية لجميع الناجيات وسيلة ملموسة لتمكين النساء من المطالبة بحقوقهن وإحداث تغيير، سواء داخل بلدانهن أو على الصعيد العالمي.

ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب لأولئك الذين ينتهكون قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تسهم في مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع عن طريق وضع وتوطيد إطار قانوني مراع للمنظور الجنساني ومن خلال اجتهاداتها القضائية. وينبغي زيادة بناء قدرة الحكومات والقضاء والشرطة والجيش والمجتمع المدني من أجل جمع الأدلة وتعزيز الملاحقات القضائية. ولا يزال تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وحفظة السلام والمنظمات على مستوى القاعدة الشعبية والمدافعين عن حقوق الإنسان بشأن قضايا العنف الجنسي أمرا أساسيا.

في الختام، من خلال اعتماد نهج كلي، يتعين علينا الإنقاذ والحماية، ولكننا نأمل أيضا أن يتحول الضحايا، مع تقديم كل الدعم لتعافيهم، إلى ناجين متمكنين وإلى عوامل تغيير داخل مجتمعاتهم المحلية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم باسم ٦٤ دولة عضوا في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

يساور مجموعتنا قلق عميق إزاء الاستخدام المستمر والواسع الانتشار للعنف الجنسي مع الإفلات من العقاب من جانب الجهات الفاعلة التابعة للدول وغير التابعة لها في عدد كبير من النزاعات في جميع أنحاء العالم. وقائمة هذه النزاعات طويلة وقد أشار إليها عدة متكلمين كما ورد ذكرها في تقرير الأمين العام (S/2022/272). وأعتقد أن من المهم أن نضعها جميعا في الاعتبار.

أعرب عن تقديري للتعليقات التي أدلت بها زميلتي، ممثلة مالطة، فيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا. وعلينا أن نفهم أن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد تكلمت عن جرائم حرب محتملة وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق فوري ومستقل في سلوك جميع المشاركين في النزاع.

وندعو جميع الأطراف في جميع حالات النزاع إلى الوقف الفوري لجميع أشكال العنف الجنسي، بما يتسق مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. ويجب محاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال الشنيعة أمام العدالة الوطنية أو، إذا لم يكن ذلك ممكناً، أمام العدالة الدولية.

ومما يؤسف له أن الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف والتعويض بالنسبة للعديد من الضحايا والناجيات و غير موجود أو يكون بطيئا بشكل مؤلم. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكافح الإفلات من العقاب بتعزيز سيادة القانون. وتشجع مجموعتنا مجلس الأمن بقوة على إدراج العنف الجنسي واستخدامه كمعيار للإدراج في نظم جزاءات الأمم المتحدة.

ويجب أن نضاعف جهودنا لإزالة جميع الحواجز الهيكلية والمؤسسية التي تعيق إبلاغ الناجيات و بأمان عن العنف الجنسي وعن الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية ومناصرة الضحايا والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والخدمات القانونية. ونؤكد مجدداً على أهمية كفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، وفقاً لما اتُفق عليه في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة

بيئة آمنة وتمكينية للمجتمع المدني، بما في ذلك بناة السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان، للاضطلاع بعملهن الهام، دون تخويف أو عنف أو انتقام.

ويجب على الدول الأعضاء أن تستثمر في معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ونعتقد أن الوقاية تبدأ بالالتزام، أولا وقبل كل شيء، بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مختلف الحالات والظروف وحماية وتعزيز حقوق الإنسان ومشاركة المرأة وقيادتها بشكل كامل ومتساو وهادف على جميع مستويات صنع القرار. ونشجع المجلس على كفالة أن تشدد الولايات القُطرية على منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتعزيز نظم الإنذار المبكر من خلال نشر مستشارين معنيين بشؤون حماية المرأة.

أخيرا، من الأهمية بمكان أن تظل الناجيات والناجون في محور جميع جهودنا. ويجب أن نعترف بأن لديهم احتياجات مختلفة وقد يواجهون أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز. وعلينا أن نكفل أن تكون حقوقهم محمية وأن تجري معاملتهم معاملة كريمة وأنهم قادرون على اللجوء إلى القضاء ويمكنهم المشاركة بأمان وبشكل كامل وهادف في صنع القرار على جميع المستويات.

(تكلم بالفرنسية)

اسمحوا لي أن أضيف بضع كلمات موجزة بالنيابة عن كندا.

إننا مقتنعون بأنه يجب علينا أن نواصل دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية. وحيثما تفتقر المحكمة إلى الاختصاص، سنواصل استكشاف طرق بديلة لكفالة تحقيق المساءلة عن هذه الجرائم.

وتُذكرنا تجارب جميع الناجيات و، بما في ذلك مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، بالحاجة إلى القيام بشيء واحد بسيط – وهو الاستماع. ويتمثل عملنا في دعمهم في إعادة بناء حياتهم واستعادة كرامتهم وإيجاد العدالة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد أتيحت لي الفرصة للعمل مبعوثا خاصا لرئيس الوزراء إلى ميانمار وبنغلاديش. وصلت إلى المخيم في كوكس بازار بعد ثلاثة أو أربعة أسابيع من الترحيل القسري لما يقرب من مليون شخص، معظمهم من النساء والفتيات. وأتيحت لي الفرصة للتحدث إلى عدد كبير من النساء اللواتي وقعن ضحايا للعنف الجنسي. العنف الجنسي لا يتعلق بالجنس؛ إنه يتعلق بالسطوة والعنف وإساءة استخدام السلطة الأبوية.

لقد تكررت القصص التي سمعتها، ولحسن الحظ، تمكن الضحايا من إخبارها لعدد كبير من الناس الذين جمعوا الأدلة، ويجمعون الأدلة، ويقدمون تلك الأدلة. ومن المؤسف أن هذه التجربة تتكرر في بلد تلو الآخر. علينا أن نتخذ كل خطوة ممكنة لوقف هذه الإساءة الفظيعة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.